بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

تأثير السياسات المالية والنقدية على التغيير الهيكلي في الاقتصاد الأردني عبر المدة (1970-2002)

نزار عبداللطيف البنوي

رسالة

مقدمة الى

عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على

درجة الماجستير في الاقتصاد قسم الاقتصاد

جامعة مؤتة، 2003

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤته



عمادة الدراسات العليا

إجازة رسائل جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب نزار عبداللطيف البنوي والموسومة بـــ:

"اثر السياسات المالية والنقدية على التغيير الهيكلي في الاقتصاد الاردني عبر المدة (١٩٧٠-٢٠٠٢)"

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد .

القسم : الاقتصاد

الاسم	التوقيع	التاريخ	
أ.د محمد القريشي		٢٠٠٣/١٢/٢٤	مشرفا
د. بشير احمد العبدالرزاق		٢٠٠٣/١٢/٢٤	عضوا
د. بشير خليف الزعبي		٢٠٠٣/١٢/٢٤	عضوا
د. احمد الملاوي		٢٠٠٣/١٢/٢٤	عضوا

عميد الدراسات العليا

د.ذياب البداينـــة



الإهداء

إلى روح جدتي وهي قد رحلت عنا قبل أن ترى فرحة النجاح في عيوني، إلى أمي وحنانها المستفيض وروعة الدموع في عينيها وهي تداعب سهري الممتد إلى الصباح خوفا علي لكثرة ما أرهق بدني، إلى أبي ورجولته رغم خوفه الدائم علي ورغبته الأكبر بان أكون المميز في جدي واجتهادي، إلى أخواتي والى أخواني وبقائهم على سمو الروح في تحدي تمر به الأيام ورغبتي بان يصلوا إلى ما وصلت إليه.

إلى أصدقائي ولهونا ولعبنا ساهرين حتى الصباح وجدنا واجتهادنا في مناجاة الإبداع في دروسنا، إلى نشأت ورغبتي بان اجزيه الإهداء بروعة البقاء على صداقة تعمقت إلى أخوه فريدة.

إليكم جميعا اهدي عملي وسهري وجدي في منارة العلم ولا أجزيكم صنيعكم بأي إهداء.

نزار البنوي.

الشكر والتقدير

بكل معاني المحبة المستفيض في قلب تعلم أن يحب رغم قسوة الأيام أوجه خالص شكري وتقديري إلى أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية، أساتذتي منيري الطريق إلى منارة العلم الإبداع.. شكرا لكم.

اخص بشكري الأستاذ الدكتور محمد صالح القريشي مشرفي الذي ما تواني لحظة لمن تقديم جل المساعدة لي في هذه مضي قدما في هذه الدارسة، شكرا لك يا سيدي كنت نعم المعلم والأب لي ولزملائي لا نعطيك حقك في كلمات شكر فسامحني.

كما واشكر أعضاء لجنة المناقشة المؤلفة من الدكتور بشير الزعبي والدكتور بشير العبد الرزاق والدكتور محمد الملاوي على ما اغنوا به هذه الدراسة من معلومات قيمة وأفكار عظيمة، وشكرا لكل من ساهم في رؤية هذه الدراسة النور شكرا جزيلا وتقديرا عظيما.

نزار البنوي

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

ملخص الدراسة

تأثير السياسات المالية والنقدية على التغير الهيكلي في الاقتصاد الأردني عبر المدة (1970-2002)

نزار عبد اللطيف البنوي
جامعة مؤتة، 2003

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل السياسات المالية والنقدية عبر المدة (1970-2002)، ودراسة طبيعة التغير الهيكلي في الاقتصاد الأردني واتجاهاته، ودراسة العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية والتغير الهيكلي عبر مدة الدراسة، ومعرفة أي من السياسات هو الأكثر فعالية في إحداث التغير الهيكلي في الاقتصاد الأردني ودفعه بالاتجاه المرغوب.

كما وتم اعتماد أسلوب الجمع بين أدوات القياس الاقتصادي والتحليل النظري لإثبات فرضيات الدراسة وهذا يشكل العمل التجريبي للدراسة، وعلى الرغم من الترابط الكبير بين النمو الاقتصادي بوصفة ظاهرة تقتصر على تغيرات كمية في نسبة معينة والتطور الاقتصادي الذي يعبر عن التغيرات الكمية والنوعية في تلك البنية الاقتصادية، الا انه يمكن التمييز بين الظاهرتين من حيث طبيعة القياس الاقتصادي ومن خلال استخدام المؤشرات والطرق والنماذج الإحصائية والقياسية.

تضمنت هذه الدراسة خمس فصول لتحقيق الهدف منها، جاء الفصل الأول ليعرض طبيعة المشكلة وأهميتها والفرضيات والمنهجية المتبعة في الدراسة والدراسات السابقة وأهداف هذه الدراسة، أما الفصل الثاني الإطار النظري فلقد تضمن نظريات النمو الاقتصادي وكذلك استراتيجيات التنمية الاقتصادية، أما الفصل الثالث التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الأردني قد تضمن تطور الاقتصاد الأردني عبر مدة الدراسة من عدة نواحي حيث تم دراسة النشاط الاقتصادي والسياسة المالية

والسياسة النقدية، وكذلك تركيب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتم دراسة تطور العمالة في القطاعات الإنتاجية، تطور الهيكل الاقتصادي الأردني.

في حين كان الفصل الرابع يتضمن نماذج الاقتصاد القياسي وتقدير النماذج وتفسير التقديرات ن في حين كان الفصل الخامس بعنوان مناقشة النتائج والتحليل، كما وتوصلت الدراسة إلى أن السياسات الاقتصادية المتعاقبة لم توضع أساسا لإحداث التغيرات الهيكلية، وان هناك أهمية كبير إلى عدد السكان والدخل الفردي وصافي تدفق الموارد في إحداث التغيرات الهيكلية، وكذلك إن الاقتصاد الأردني يعاني من اختلال هيكلي كبير في كل القطاعات. وأوصت الدراسة برفع كفاءة الإنتاجية لدى العمال وزيادة الاستثمار والاهتمام بإحداث تغيرات هيكلية كبيرة في الاقتصاد الأردني.

Abstract

The Influence of Fiscal and Monetary Policies on the Structural Change in Jordanian Economy during the Period (1970-2002)

Nezar Abd-llateef Al-banawi
Mu'tah University, 2003

This Study aims primarily at analyzing the Fiscal and Monetary Policies during the Period (1970-2002), Studying the nature of structural change in Jordanian economy as well as its directions, Studying the relationship between the economic policies and structural change through study period, And identifying which of the policies is more active in causing structural change in Jordanian economy and leading it to the desired direction.

A study of combining the tools of economic analogy and those of theoretical analysis was adopted in order to prove the hypotheses of the study, and this forms the empirical work of the study, despite the great association between the economic growth as a phenomenon restricted to quantity changes in a certain rate and the economic development which indicates both the quality and quantity changes in that economic structure. However, it is possible to distinguish between the two phenomena in terms of the nature of economic analogy and through the use of statistical and analogical indications, methods and patterns.

This study included five chapters to achieve its goals. The first chapter tends to present the nature and the importance of the problem and the hypotheses and approach followed in the aims of this study. The second chapter represents the theoretical framework; it consisted of the theories of the economic growth in addition to the strategies of the economic development. The third chapter represents the structural changes in the economy of Jordan; it included the development of economy through the time of the study from several aspects. The economic progress, the Fiscal Policies, and the Monetary Policies as well as the compound of the gross real domestic product were studied. Moreover, the development of employment in the productive sectors and the development of the economic structure of Jordan were investigated. The fourth chapter includes patterns of analogical economy, rating of patterns and interpretation of these ratings. The fifth chapter is titled "Discussion and analysis of results".

The study has also come to the point that the successive economic policies were not originally set to causing structural changes. Furthermore, Jordan economy suffers from an extremely structural deficiency in all sectors. The study recommended that production capacity of the employees be increased,

الفصل الأول:

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة:

سعت الدول النامية منذ استقلالها السياسي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، باعتباريهما الركيزة الأساسية للاستقلال الاقتصادي والتقدم باتجاه تحقيق أهداف المجتمع في رفع مستوى المعيشة للسكان وتحسين نوعية الحياة للمجتمع.

أن هذه الأهداف تتطلب أولا أن تقوم الحكومات بتنفيذ سياسات اقتصادية لتحقيق تلك الأهداف، والسياسات المطلوبة ذات طبيعة هيكلية تتضمن الجوانب المالية والنقدية وقطاع التجارة الخارجية، والمتوقع في تنفيذ هذه السياسات أن تخلق أو تقود إلى التغيرات الهيكلية المرغوبة في الاقتصاد الوطني.

تعني كلمة الهيكل في المفهوم الاقتصادي، هو التوزيع النسبي للمتغير الذي يراد دراسته، أي نسبة مكونات ذلك العنصر إلى حجمه الكلي، فإن التغير الهيكلي هو إحداث تغيرات في المؤشرات أو النسب التي يتكون منها المتغير الاقتصاد. (الأمارة، 1988)

والأردن مثل غيره من الدول النامية يسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، قام بتنفيذ سياسات مالية ونقدية لحل المشكلات الاقتصادية مثل تدني مستوى المعيشة والنمو الضعيف في الدخل القومي وانتشار البطالة والاختلال في الهيكل الاقتصادي، وكان المتطلب لحل هذه المشكلات هو إحداث تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد الوطني بالاتجاه الاعتيادي المرغوب الذي سارت فيه الدول المتقدمة. حيث أن الدول المتقدمة مرت بمسارات مختلفة من تراكيب بنية الاقتصاد المحلي حيث نما الإنتاج على نحو إجمالي مع معدلات نمو متزايدة في القطاع الصناعي بمعدل اكبر من القطاعات الأخرى مع توفير العمالة لكل قطاع.

ويعد هيكل الاقتصاد الأردني وبخاصة في السنوات الأولى من عهد الاستقلال هيكلاً ناميا كون القطاع الزراعي يشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، إلا أن هذه النسبة اختلفت في السنوات المتتالية من عمر المملكة الأردنية ليتحول هيكل

الاقتصاد، وبخاصة في جانب الناتج إلى أن يكون قطاع الخدمات هو اكبر مكونات الناتج المحلي الإجمالي الأردني. وان الاتجاه الذي يلاحظ من خطط التنمية هو باتجاه أن يكون قطاع الصناعة أكبر مكونات هيكل الاقتصاد الوطني وزيادة نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

هذه التغيرات الهيكلية تتطلب حزمة من البرامج أو الخطط أو برنامج شامل أو خطة شاملة طويلة المدى لإحداث التغير المطلوب. وكون التغيير الهيكلي يحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبيا حتى يتجسد و تتحقق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. والبرامج والخطط تحتاج إلى سياسات وإجراءات لتنفيذها، وكون السياسة المالية والسياسة النقدية أهم السياسات التي تنفذ هذه البرامج والخطط، فلا بد من وضع السياسات المالية والنقدية على نحو متناسق فيما بينها في كل سنة حتى يتم تنفيذ الخطة أو البرنامج.

مشكلة الدراسة:

انتهج الأردن منذ مدة طويلة سياسات اقتصادية لإحداث التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وكون التنمية الاقتصادية تتطلب إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني، وهذه التغيرات الهيكلية قد يفشل نظام السوق وآلية الثمن في تحقيقها مما يتطلب تدخل حكومي لتحقيق هذه التغيرات الهيكلية، التي تحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبيا وتحتاج لمجهود كبير من الدولة، من خلال وضع سياسات اقتصادية لإيجاد التغير الهيكلي ومتابعة تلك السياسات المختلفة للوصول إلى التغير الهيكلي المطلوب واتجاهات هذا التغيير الهيكلي في هيكل الاقتصاد الأردني.

يعد هيكل الاقتصاد الأردني هيكلا ناميا يعتمد على قطاع الخدمات، و مساهمة القطاع الصناعي منخفضة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى القوى العاملة في القطاع الزراعي إلى حجم العمالة الكلية التي تعد كبيرة بالنسبة إلى حجم القوى العاملة في الصناعة إلى

العمالة الكلية، حيث مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي اقل من مساهمة القطاع الصناعي، وان التغير الهيكلي المطلوب هو رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع حجم مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وحجم مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، كذلك رفع نسبة العمالة الصناعية و لخدمية إلى العمالة الكلية.

وقد وضع الأردن مختلف السياسات الاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، مما أثر في هيكل الاقتصاد الأردني، حيث وضع خطط وبرامج للتأثير في النشاط الاقتصادي مما صاحب تلك الخطط تغيرات هيكلية في الاقتصاد الأردني.

وهنا يبرز محوران مهمان على صيغة سؤالين تكون الإجابة عليهما محور مشكلة الدراسة:

1. هل السياسات المالية والنقدية المتعاقبة أدت إلى التغيير الهيكلي المطلوب في الاقتصاد الأردني؟
2. ما هي اتجاهات التغيير الهيكلي في الاقتصاد الأردني؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

1. دراسة وتحليل السياسات المالية والنقدية التي نفذتها الحكومة الأردنية عبر المدة الزمنية (1970-2002).
2. دراسة طبيعة التغير الهيكلي في الاقتصاد الأردني و اتجاهاته.
3. دراسة العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية و التغيير الهيكلي عبر مدة الدراسة، ومعرفة أي من تلك السياسات هو الأكثر فعالية في أحداث التغيير الهيكلي في الاقتصاد الأردني ودفعه في الاتجاه المرغوب.

خلفية الدراسة:

يتعلق النمو الاقتصادي (Economic Growth) أصلاً بالاقتصادات المتقدمة. ويتمثل في التزايد الطويل الآجل في الكميات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية الرئيسية (الإنتاج- الاستهلاك-الاستثمار.... الخ) ويتم قياسه في الوقت الحالي بمؤشر واحد هو الناتج القومي الإجمالي (GNP) ومن ثم فان معدل النمو الاقتصادي السنوي لبلد ما يساوي التغير النسبي في الناتج القومي الإجمالي من سنة لأخرى بالأسعار الثابتة.

أما التنمية الاقتصادية (Economic Development) فترتبط بالاقتصادات النامية، وتنصرف إلى التغيرات التي تحدث في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والثقافية والتي تصاحب عملية التقدم بصفة عامة، ومن ثم فان للتطور الاقتصادي طويل الأجل المصاحب للتنمية مظهرين:

المظهر الأول: (هيكلي) يتعلق بالتطور في البناء الاقتصادي كالتصنيع والتمدن والمؤسسات والعلاقات التي تنشأ بين القطاعات المختلفة.

المظهر الثاني: (نوعي) يتعلق بالتطور في المفاهيم العقلية والتصرفات والسلوكيات والقيم والتقاليد. (الأمارة، 1988)

وهكذا فانه يمكن اعتبار النمو ظاهرة كمية (Quantitative Phenomenon) بينما التنمية ظاهرة كيفية أو نوعية (Qualitative Phenomenon). (وفا، 2000)

ومع ذلك فان كلاً من التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي يؤثر كلاهما في الآخر فالنمو الاقتصادي يرتبط تاريخياً بالتنمية فالتغيرات الهيكلية تعد شرطاً ضروريا لظهور النمو وتعميمه كما أن النمو يحدث في الأجل الطويل تغيرات هيكلية في البنيان الاقتصادي (كالتغيرات الفنية والسكانية ...الخ). (وفا، 2000)

يتكون هيكل الاقتصاد القومي عادة من هياكل فرعية عديدة، كالهيكل الإنتاجي وهيكل العمالة وهيكل التجارة الخارجية وهيكل الصادرات وهيكل القطاع الصناعي، فالهيكل القطاعي يعني التوزيع النسبي لفروع الإنتاج للقطاع المعني بالنسبة لمجمل الناتج المحلي الإجمالي و كذلك التوزيع النسبي للأيدي العاملة في الأنشطة في ذلك

القطاع إلى أجمالي الأيدي العاملة، وتحدد مساهمة القطاعات الاقتصادية طبيعة أو صفة الهيكل الإنتاجي، إذ يتميز الهيكل الإنتاجي في البلدان المتقدمة بكونه هيكلا إنتاجيا صناعيا، أي أن الإنتاج الصناعي يساهم بنسبة كبيرة سواء في توليد الناتج أو في استيعاب الأيدي العاملة، في حين يوصف الهيكل الإنتاجي في البلدان النامية بكونه هيكلا إنتاجيا زراعيا، إذ تحتل الزراعة المرتبة الأولى من حيث توليد الناتج أو استيعاب الأيدي العاملة.(الأمارة، 1988)، ولكنفي الأردن يوصف الهيكل الإنتاجي بأنه هيكلا إنتاجيا خدماتيا.

ونتيجة لتلك الاختلالات فقد أصبحت مسألة التنمية الشاملة في هذه البلدان ضرورة لا بد منها، من أجل إعادة بناء هياكلها عن طريق أحداث تغييرات هيكلية كبيرة في اقتصادها القومي.

تتطلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تلعب الحكومة دورا كبيرا في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدولة لما يتوفر للحكومة من قوة ونفوذ في التغلب على معظم العقبات التي تعترض عملية التنمـية الاقتصـادية وبخاصة في الميـادين التي لا يستطيع القطاع الخاص الاستـثمار فيها أو تلبية الحاجـات من تلك القطاعات الحيوية مثـل الطرق والكهرباء.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى أجراء التغيرات الهيكلية المطلوبة حيث تحتاج إلى تدخل حكومي وبخاصة من خلال السياسات التي تتبعها الحكومة، حيث أن إتباع سياسة معينة من قبل الحكومة يكون لها تأثير في هيكل الاقتصاد الوطني.

وإتباع سياسة انفتاحية لها تأثير في الهيكل الاقتصادي وبخاصة في جانب قطاع التجارة الخارجية وكذلك ميزان المدفوعات، وإتباع سياسة نقدية توسعية من خلال تخفيض سعر الفائدة أو زيادة عرض النقود لها تأثير فعال في حجم الاستثمار مما يعني المزيد من المصانع والصناعة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج الصناعي وزيادة القوى العاملة في الصناعة، كذلك الأمر يؤثر على باقي القطاعات الإنتاجية، والأمر مناط أيضا إلى السياسة المالية للدولة وبخاصة سياسة تشجيع الاستثمار وتقديم

التخفيضات الجمركية والضريبية على الصناعات الناشئة ومستلزمات تلك الصناعة من الأدوات والمعدات مما يفيد في تغير الهيكل الاقتصادي للبلد، والأمر نفسه ينطبق على السياسات الأخرى لوجود تأثيرات هامة لكل منها في إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني.

يمكن تصنيف النشاط الاقتصادي إلى الإنتاج الأولى والإنتاج الثانوي والإنتاج الخدمي(الثالوثي)، ويختص الإنتاج الأولى بإنتاج الطعام والمواد الأولية، حيث يشمل الزراعة والتعدين، والإنتاج الثانوي هو الإنتاج القائم على تحويل الإنتاج الزراعي والمواد الأولية إلى سلع تفي بالرغبات البشرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويتألف من الصناعات وإنتاج الكهرباء وغيرها، أما الإنتاج الخدمي، (الثالوثي) فيشتمل على جميع الأنواع الأخرى للنشاط الاقتصادي، التي تمتد من التجارة إلى توزيع البضائع إلى إنتاج مجموعة واسعة من الخدمات غير الملموسة مثل التعليم و الخدمات الصحية والقانونية وغيرها.

ويعد التغير المطرد نسبيا للعمل وللموارد الأخرى من الإنتاج الأولى إلى الإنتاج الثانوي والثالثي من الأحكام العامة التي تتعلق بعملية النمو الاقتصادي. أي أن الإنماء الاقتصادي يقترن بتغيرات هامة وبعيدة المدى في الهياكل الاقتصادية للمجتمع، ويصف فيشر: في كل مجتمع متقدم حدث تحول مطرد في العمالة والاستثمار، من النشاطات الأولية (الأساسية) التي تتعذر بدون منتجاتها الحياة، حتى ابسط أشكالها وأشدها بدائية، إلى النشاطات الثانوية بجميع أنواعها، والى مدى اكبر إلى النشاطات الثالثية.(الأمارة، 1988)

أن الأسباب المسئولة عن حدوث التغير في البنية الاقتصادية الأساسية هي أسباب معقدة وغامضة، إلا أن من الممكن تبويب أهم العوامل المؤثرة في هذه العملية:

1. التغيرات التي تطرأ على كمية الموارد الاقتصادية ولا سيما الموجودات الرأسمالية.
2. التغيرات التي تطرأ على أساليب الإنتاج وطرقه.

3. التغيرات التي تطرأ على طلب البضائع والخدمات النهائية.

وتشكل التغيرات الهيكلية النتيجة الملموسة لتفاعل قوى العرض المتمثلة بالنوع الأول والثاني، وقوى الطلب المتمثلة بالتغيرات في النوع الثالث. .(الأمارة، 1988)

أن دور الحكومة في عملية التغير الهيكلي يتضمن العلاقة القائمة بين النشاط الحكومي وبين مستوى الطلب الكلي، حيث أن التقدم الاقتصادي يستلزم أن يرتفع الطلب الكلي عبر الزمن إلى المدى اللازم لاستعمال واستهلاك الكمية المتزايدة من النمو في الإنتاج، وقد تكون الحكومة بوصفها قوة هامة من خلال وضع وتنفيذ السياسات الملائمة، التي تؤمن مستوى من الطلب الذي يكفي لاستيعاب الإنتاج الموجود في الاقتصاد.(تشنري، 1985)

أن السياسة المالية والسياسة النقدية هما الأداتان الرئيستان اللتان تستطيع الحكومة من خلالهما تحقيق التغير الهيكلي المطلوب، وتؤدي السياسة النقدية عملها بما تمتلكه من ضوابط على عرض النقد في الدرجة الأولى أي الإشراف على حجم الإقراض المصرفي وبإجراء تغيرات في معدلات الفائدة، لما لمعدلات الفائدة هذه من تأثير على الإنفاق وخاصة الإنفاق الاستثماري لان الاستهلاك والإنفاق الحكومي بوصفهما عنصرين من عناصر الطلب الكلي لا يرتبطان مباشرة بمعدل الفائدة، وتتوقف فعالية السياسة النقدية بوصفها وسيلة لتحقيق التغير الهيكلي على مرونة منحنى الاستثمار، إذ أن انخفاض سعر الفائدة سوف يؤثر على حجم الاستثمار مما يعني زيادة الاستثمار، ومن جهة أخرى فان تقليل الفائدة سوف يشجع الاستهلاك الآني وعدم الادخار من اجل الاستهلاك في المستقبل لأحداث حجم طلب كافي لاستهلاك الكميات المنتجة من الاستثمار، وتعد السياسة النقدية وسيلة لأحداث نمو متزايد في الاستثمار المحلي و كذلك لأحداث التغير الهيكلي في الاقتصاد القومي.

تقوم السياسة المالية على أجراء التغيرات المقصودة في الإنفاق الحكومي والضرائب من اجل ضبط النشاط الاقتصادي والإشراف عليه، وتشكل الموازنة الحكومية الأداة الأساسية التي يتم من خلالها تنفيذ السياسة المالية، فالإنفاق الحكومي على البضائع

والخدمات يؤثر تأثيرا مباشرا في مستوى النشاط الاقتصادي ولان الإنفاق يعد عنصر من عناصر الطلب الكلي، وتعد السياسة المالية وسيلة يتم من خلالها تنفيذ التغير الهيكلي المطلوب لهيكل الاقتصاد الوطني وذلك من خلال نظام الضرائب والإعفاءات الضريبية مما يشجع الاستثمار في قطاع معين مستهدف لزيادة مساهمته في الناتج المحلي، وكذلك تحدث السياسة المالية زيادة في الطلب الكلي من خلال الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري.

وقد أشار الاقتصادي (تشنري) إلى هذه الناحية بقوله: تزداد الحاجة إلى برامج التنمية الشاملة على نحو عام عندما يتطلب الأمر تغييرات هيكلية كبيرة لغرض إنشاء أو إعادة بناء عملية النمو المتوازن.(امين، 1996)

ويرى (كوزنتس): أن النمو الاقتصادي الحديث للاقتصاد الوطني يتضمن زيادة متواصلة في إنتاج الفرد، تصاحبها غالبا زيادة في السكان، وتغييرات هيكلية كبرى في المؤسسات أو الممارسات الاجتماعية و الاقتصادية.(الأمارة، 1988)

على الرغم من الصفات المشتركة و التشابه بين البلدان النامية التي تمر بتغييرات هيكلية في اقتصاداتها خلال فترة معينة، ألا أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدعو إلى وجود نماذج مختلفة نوعا ما من التغيير الهيكلي، وهذه الأسباب هي:

1. الاختلاف في الأهداف الاجتماعية واختيار السياسات.
2. الاختلاف في حجم البلد.
3. الاختلاف في إمكانية الحصول على رأسمال (الخارجي أو الأجنبي).
4. التغيرات في العوامل الموحدة عبر الزمن: مثل تراكم الرأسمال المادي والبشري.(تشنري، 1985)

أما بالنسبة للدراسات السابقة فلقد تناولت العديد من الدراسات التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الأردني ومنها:

1. دراسة chenery 1960 :الذي أوضح فيها أن ارتفاع متوسط الدخل في بلد ما عادةً يرافقه ارتفاع في حصة الناتج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي، وعلل

هذه العلاقة بالتغيير في هيكل الطلب بالانخفاض في نسبة الأنفاق على الغذاء على وفق قانون Engel.

2. دراسة Kuznets 1966: إذ أوضح أن استمرار تحقق التنمية سيخفض من نسبة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، ويرافق ذلك ارتفاع نصيب الناتج الصناعي إلى الناتج الإجمالي، ويعلل ذلك في إطار خصائص مرونة الطلب بالنسبة الدخل.

3. دراسة Temin 1967: إذ أوضح أن الاهتمام المتنامي في التغيرات الحاصله بمستوى الدخل مع الزمن قد جلب معه اهتماما في التغير بهيكل الدخل مع الزمن، كما أوضح أن الناتج الصناعي بوصفه نسبة من الناتج القومي هو على علاقة وثيقة بمستوى نصيب الفرد من الدخل.

4. دراسة الأمارة 1988: قام الباحث بدراسة أثر السياسات التنموية والخطط الموضوعة من قبل الحكومة العراقية من أجل التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في تعديل الهيكل الاقتصادي العراقي، وقد قدم تصوراً عن مدى فعالية جهود التنمية في تعديل هيكل القوى العاملة وكذلك في قطاعي الزراعة والصناعة وكذلك أثر السياسات والخطط على الهيكل الإنتاجي، وتبين للباحث أن هناك اختلال واضح في الهيكل الاقتصادي للقطر العراقي كذلك أن تلك الجهود والسياسات قد فشلت في تغيير الهيكل الاقتصادي إلى الهيكل الاقتصادي المطلوب على الرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي الحقيقي.

5. دراسة الطلافحة 1993: قام بدراسة التغيرات الهيكلية في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية، فضلا عن تحليل العلاقة بين القطاع الزراعي مع القطاعات الأخرى في الاقتصاد الأردني، أوضح أنه يمكن القول أن لزيادة السكان والنمو الاقتصادي ارتباط بانخفاض كل من مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية.

6. دراسة Muller 1994: أوضح فيها أن الارتفاع الحاصل في نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي يعزى جانب كبير منه إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد .

7.دراسة عثامنة 1995: استخدم الباحث نموذج (تشنري - سيركوين) لقياس التغييرات الهيكلية، والذي يفسر التغييرات الهيكلية على أنها ناتجة عن التغيير في الدخل الفردي الحقيقي و عدد السكان وصافي التدفق الداخلي لعوامل الإنتاج، أضاف أن التغييرات الهيكلية في القطاع الصناعي تحدث في جانبيين:

أ. الأول: جانب الطلب، حيث أن زيادة الدخل الفردي يؤدي إلي زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الطلب على العمالة الصناعية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى لزيادة عدد السكان، حيث أنها تخلق طلب جديد على السلع و الخدمات.

ب. الثاني: جانب العرض، حيث أن زيادة السكان سوف تزيد عرض القوى العاملة في المدى الطويل مما يساعد على خفض الأجور و تكاليف الإنتاج ويؤثر على التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

8.دراسة الوادي 1997: قام الباحث بدراسة التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وأثرها على التنمية الزراعية في القطر العراقي، وقام باستخدام ثلاثة طرق لقياس التغيرات الهيكلية التي حدثت في العراق وهذه هي الطرق:

1. استخدام مؤشرات التغيرات الهيكلية في الزراعة العراقية.
2. طريقة سيمون كوزنتس لقياس درجة الاختلال الهيكلي.
3. نموذج تشنري سيركوين لقياس التغيرات الهيكلية.

وقام البـــاحث أيضاً بدراســـة العلاقة الهيكلية بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى.

9.دراسة العاضي 1998: تبع الباحث طريقة (Covariance Analysis) لقياس التغييرات الهيكلية في الاقتصاد ويهدف هذا النموذج إلى قياس أثر المتغيرات

التي يصعب إدخالها في النموذج المراد قياسه (كالحروب والتقدم التقني) ولمعرفة مدى حدوث تغيير هيكلي في الاقتصاد أو أحد قطاعاته لجأ إلى استخدام (Covariance Test) وتبين للباحث أن الدخل الفردي الحقيقي قد أثر سلباً على مساهمة الناتج الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي في العديد من دول الخليج.

يلاحظ من الدراسات السابقة إنها لم تدرس اثر السياسات الاقتصادية على التغير الهيكلي، أما بالنسبة للدراسات عن الأردن فإنها إضافة إلى السابق لم تأخذ كل القطاعات بل ركزت على قطاع واحد فقط، ودون اثر السياسات الاقتصادية.

فرضيات الدراسة:

تتضمن فرضيات الدراسة ما يأتي:

الفرضية الأولى: هناك علاقة إيجابية بين السياستين المالية والنقدية والتغير الهيكلي في الاقتصاد الأردني عبر مدة الدراسة.

الفرضية الثانية: تعد السياسات المالية أكثر السياسات الاقتصادية فعالية في تحقيق التغير الهيكلي المطلوب.

يتضح من خلال مراجعة بعض الأدبيات الاقتصادية أن موضوع التغيرات الهيكلية قد شغل حيزاً كبيراً في الدراسات المعاصرة ويبدو أن ذلك يرجع إلى كونه موضوعاً ذا أبعاد ودلالات رئيسة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية داخل الدولة وبخاصة السياسات الاقتصادية الكلية، ولهذا الغرض تتناول الدراسة قياس التغيرات الهيكلية للاقتصاد الأردني التي حدثت نتيجة ممارسة السياسات الاقتصادية منذ عام 1970م إلى عام 2002.

وتعتمد هذه الدراسة في مصادر بياناتها على منشورات البنك المركزي ووزارة المالية، والمدة التي ستشملها الدراسة بالسنوات (1970-2002) تعد فترة مناسبة لدراسة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الأردني لأن مسألة بناء أو إعادة بناء الهيكل الاقتصادي مسألة شاقة وصعبة لا يمكن تحقيقها إلا في الأمد المتوسط والطويل.

تم اعتماد أسلوب الجمع بين أدوات القياس الاقتصادي والتحليل النظري لفحص فرضيات الدراسة وهذا ما يشكل العمل التجريبي للدراسة، وعلى الرغم من الترابط الكبير بين النمو الاقتصادي بوصفه ظاهرة تقتصر على تغيرات كمية من نسبة معينة و التطور الاقتصادي الذي يعبر عن التغيرات الكمية والنوعية في تلك البنية إلا انه يمكن التمييز بين الظاهرتين من حيث طبيعة القياس الاقتصادي ومن خلال استخدام المؤشرات والطرق والنماذج الإحصائية والقياسية، وسوف يتم تركيز هنا على ثلاث طرق لقياس التغيرات الهيكلية التي حدثت في الاقتصاد الأردني وهي:

1. مؤشرات التغيرات الهيكلية: هذه المؤشرات تعتمد على قياس معدلات النمو والتغير لكل قطاع ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي و الأهمية النسبية والتركيز الذي يحوزه كل قطاع.

فيما يلي موجز المؤشرات المستخدمة وهي كما يأتي:

1. مؤشر نسبة ناتج القطاع المعني إلى الناتج المحلي الإجمالي:

$$AAQ = \frac{Qi}{QE}$$

حيث إن:

AAQ= تمثل نسبة مساهمة الناتج للقطاع المعني إلى الناتج المحلي الإجمالي: كقطاع الصناعة وقطاع الزراعة وقطاع الخدمات.

Qi= تمثل الناتج للقطاع المعني.

QE= تمثل الناتج المحلي الإجمالي.

2. مؤشر نسبة العمالة في القطاع المعني إلى العمالة الكلية:

$$AAL = \frac{Li}{LE}$$

AAL= تمثل نسبة مساهمة القطاع المعني في العمالة إلى العمالة الكلية المحلية.

Li= تمثل العمالة للقطاع المعني.

LE= تمثل العمالة الكلية المحلية.

2- طريقة سيمون كوزنتس Simon Kuznets (1979): استخدمت هذه الطريقة لقياس درجة الاختلال الهيكلي في الكتب والدراسات السابقة واعتمدت هذه الطريقة على حساب الفرق بين مساهمة القطاع في الناتج وحصته من العمالة الكلية حيث أن هذا الفرق يمثل درجة الاختلال

$$NB = (Qi / QE) - (Li / LE)$$

NB = درجة الاختلال، (Qi/QE) = نسبة ناتج القطاع المعني إلى الناتج المحلي الإجمالي، (Li/LE) = نسبة العمالة في القطاع إلى العمالة الكلية. وبغض النظر عن الإشارة فان الناتج يدل على وجود اختلال، حيث إذ كان الناتج NB صفرا فيدل على عدم وجود اختلال في الاقتصاد حيث تكون نسبة ناتج القطاع المعني إلى الناتج المحلي الإجمالي تساوي نسبة العمالة في القطاع المعني إلى العمالة الكلية.

أما إذ كان الناتج NB موجبا فيدل على وجود اختلال في الاقتصاد حيث تكون نسبة ناتج القطاع المعني إلى الناتج المحلي الإجمالي اكبر من نسبة العمالة في القطاع المعني إلى العمالة الكلية، مما يعني أن عمال هذا القطاع أكثر إنتاجية من العمال في القطاعات الأخرى، والعكس صحيح بالنسبة إلى ناتج NB السالب الذي يعني وجود اختلال في الاقتصاد وان عمال هذا القطاع اقل إنتاجية من القطاعات الأخرى.

يشير الاختلال إلى انحراف الهيكل المراد دراسته عن النمط السائد في الدول المتقدمة الصناعية، والتي توصف بأنها سليمة، وتتميز هياكل البلدان المتقدمة بانخفاض الأهمية النسبية للقطاع الزراعي، ويلعب القطاع الصناعي فيها دورا رئيسا فعالا.

وان الأسلوب الذي سيتبع في هذه الدراسة لقياس درجة الاختلال في هيكل الاقتصاد الأردني هو الأسلوب نفسه المتبع من قبل الاقتصادي الأمريكي سيمون كوزنتس في كتابه:

Economic Growth of Nations إذ تقاس درجة الاختلال على أساس احتساب الأهمية النسبية لكل قطاع في الناتج القومي و الأهمية النسبية في القوى العاملة، ويمثل الفرق بينهما درجة الاختلال بعد إهمال الإشارة (موجبة أو سالبة)، وحصل على درجة الاختلال الكلية بجمع الأرقام المطلقة لدرجات الاختلال القطاعية. (الإمارة، 1988)

3- نموذج تشنري – سيركوين (chenery –syrquin)(1975) = لقد استخدم هذا النموذج في العديد من الدراسات الاقتصادية التي تناولت التغيرات الهيكلية وهو يفسر التغيرات الهيكلية لأي اقتصاد بمعدل الدخل الفردي الحقيقي، وعدد السكان وصافي تدفق الموارد، ويقدم هذا النموذج تحليلاً طويل الأجل:

$$Ln\ AAQ = B1 + B2\ Ln\ Y + B3\ Ln\ Pop + B4\ Ln\ F$$
$$Ln\ AAL = B1 + B2\ Ln\ Y + B3\ Ln\ Pop + B4\ Ln\ F$$

AAQ = مساهمة ناتج القطاع المعني إلى الناتج المحلي الإجمالي.

Y = الدخل الفردي الحقيقي.

AAL = نسبة عمالة القطاع إلى العمالة الكلية.

Pop = عدد السكان

F = صافي تدفق الموارد (الصادرات _المستوردات)

ويعد نموذج تشنري – سيركوين نموذج كافي لقياس التغيرات الهيكلية في أي اقتصاد من خلال متغيرات لا تبين ولا تعبر عن اثر السياسات المالية والنقدية، بل تبين

أن التغيرات الهيكلية التي حصلت في الاقتصاد عبر الزمن هي نتيجة النمو في الدخل والنمو في السكان والنمو في صافي تدفق الموارد.

ويأتي التعديل الآتي على النموذج السابق لإدخال متغيرات تعبر عن السياسات الاقتصادية الكلية لأجل تقدير الآثار التي حققتها السياسات الاقتصادية، حيث تم إدخال متغير يوضح اثر السياسات المالية مثل: الضرائب، ومتغير يوضح السياسات النقدية مثل: عرض النقود، وتم الإبقاء على باقي متغيرات النموذج، لأنه يمكن أن تكون التغيرات الهيكلية قد حدثت دون السياسات المالية والنقدية وتكون هذه المتغيرات هي المسبب الرئيسي في إحداث التغيرات الهيكلية.

وللتحقق من صحة الفرضيات الموضوعة تم وضع نموذجين على النحو الآتي:

النموذج الأول: يخدم الفرضية الأولى في تقدير العلاقة بين السياسات المالية والنقدية والتغير الهيكلي.

1. $Ln\,AAQ = B1 + B2\ Ln\,Y + B3\ Ln\ Pop + B4\ Ln\ M + B5\ Ln\,T + B6\ Ln\,F$

2. $Ln\,AAL = B1 + B2\ Ln\,Y + B3\ Ln\ Pop + B4\ Ln\ M + B5\ Ln\,T + B6\ Ln\,F$

T = الضرائب ، M = عرض النقود

النموذج الثاني: يخدم الفرضية الثانية في إيجاد أي من السياسات أكثر فعالية في تحقيق التغير الهيكلي المطلوب حيث تم تغير المتغير التابع في النموذج السابق، وإحلال بدل عنه درجة الاختلال حيث أن المتغير الحالي يمثل التغير في الهيكل الاقتصادي عبر السنوات سواء كان موجبا أو سالبا:

3. $Ln\,NB = B1 + B2\ Ln\,Y + B3\ Ln\ Pop + B4\ Ln\ M + B5\ Ln\,T + B6\ Ln\,F$

تعريف متغيرات النماذج

المتغيرات التابعة:

AAQ = نسبة مساهمة ناتج القطاع المعني إلى الناتج المحلي الإجمالي الأردني.

AAL = نسبة مساهمة عمالة القطاع المعني إلى العمالة الكلية

NB = درجة الاختلال الهيكلي للاقتصاد الأردني، حسب طريقة سيمون كوزنتس.

المتغيرات المستقلة:

Y= الدخل الفردي الحقيقي.

Pop= عدد السكان في الأردن.

F= صافي تدفق الموارد (الصادرات – المستوردات).

M = عرض النقود بالمعنى الواسع.

T = الضرائب الكلية (المباشرة وغير المباشرة).

تأتي العلاقات بين المتغيرات في هذه الدراسة لتحقيق فرضتي الدراسة والوقوف على طبيعة واثر السياسات الاقتصادية الكلية على إحداث التغيرات الهيكلية، وقد تحصل التغيرات الهيكلية لأسباب عدة:

أولا: ارتفاع وزيادة الدخل الفردي الحقيقي حيث تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد مما يؤثر في النمط الاستهلاكي مما يرفع الطلب على قطاع معين، حيث أن ارتفاع الدخول يزيد من استهلاك السلع و الخدمات الكمالية والتي عادة ما تكون من القطاع الصناعي و الخدمي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج من هذه السلع. مما يحدث تغير في هيكل الاقتصاد وزيادة حجم قطاع على قطاع آخر.

ثانيا: أن زيادة في عدد السكان ذات تأثير مزدوج على التغير الهيكلي حيث تؤثر على الطلب الكلي وكذلك على حجم القوى العاملة في الأردن، فان زيادة عدد السكان تؤثر في حجم الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج في كل القطاعات ولكن هل الزيادة بنسب متساوية، وهذا يؤدي إلى تغير هيكل الاقتصاد، ومن الناحية الأخرى فان

زيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة القوى العاملة مما يؤثر على معدل الأجور السائد في كل قطاع وعلى حجم العمالة في كل قطاع.

ثالثا: أن انفتاح الاقتصاد المحلي على السوق الخارجي ذو تأثير كبير على الاقتصاد برمته وعلى التغير الهيكلي، فان الصادرات تعد اتساع في السوق أمام القطاعات المختلفة مما يؤدي إلى اتساعها وزيادة إنتاجها حسب الطلب الخارجي على المنتج المحلي وهذا طلب مختلف على كل قطاع مما يعني حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد، وأما المستوردات فإنها تؤثر على التغير الهيكلي من ناحية منافسة السلع والخدمات المحلية مما يؤثر على حجم الإنتاج لكلِ قطاع، وكذلك تؤثر المستوردات على إدخال نمط جديد أو سلعة أو خدمة جديدة على الاستهلاك المحلي مما يشجع قيام مشروعات محلية تنافس على النمط الجديد.

رابعا: أن وضع برامج وخطط من قبل الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية وان تحقيق التنمية يحتاج إلى تغييرات وتحويلات في البنية الاقتصادية، وهذا بدوره يحتاج إلى وضع سياسات مدروسة عبر السنوات لتحقيق التنمية الاقتصادية، وكون الأردن وضع سياسات مالية ونقدية لتحقيق التنمية الاقتصادية ربما قد أحدثت السياسات تغييرا في هيكل الاقتصاد الأردني.

عرف عبد الباسط وفا النمو في عبارة: أن النمو يتعلق أصلاً بالبلدان المتقدمة، ويتمثل النمو في التزايد الطويل الأجل في الكميات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية الرئيسة (الإنتاج – الاستهلاك – الاستثمار ...الخ) ويتم قياسه بمؤشر واحد في الوقت الحالي هو الناتج القومي الإجمالي (وفا، 2000).

أما التنمية فقد عرفها عبد الباسط وفا: بأنها ترتبط بالاقتصاديات النامية تنصرف إلى التغيرات التي تحدث في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والثقافية والتي تصاحب عملية التقدم بصفة عامة، وأضاف أن لها مظهران: الأول هيكلي يتعلق بالتطور في البناء الاقتصادي كالتصنيع والتمدن والمؤسسات، والثاني كيفي (نوعي) يتعلق بالتطور في المفاهيم العقلية والتصرفات والسلوكيات والقيم والتقاليد (وفاء، 2000).

ومن وجهة نظر رمزي سلامة " هي تلك العملية المتعددة الأبعاد والتي تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية الثقافية والنظم السياسية والإدارية جنباً إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال شفة الفقر المطلق في مجتمع ما " (رمزي سلامه، 1986، ص26).

ويستنتج من ذلك أن النمو الاقتصادي يختلف عن التنمية الاقتصادية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير والمدى الطويل. في حين إن التنمية لا تحصل إلا في المدى الطويل ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة (فتح الله، 1995).

إن التنمية لا تعني نمو في الناتج القومي الإجمالي فقط، بل وتضم في معناها جانب من تغيرات التقنية والمؤسسية الملموسة في جانبي الإنتاج والتوزيع وتهتم التنمية بأحداث تغيرات في هيكل الاقتصاد. (فتح الله، 1995).

ومع ذلك فإن كلا من التنمية والنمو يؤثر كلاهما في الآخر، فالنمو يرتبط تاريخياً بالتنمية الاقتصادية فالتغيرات الهيكلية تعد شرطاً ضرورياً لظهور النمو تعميمه أي أنه يظهر في مراحل لاحقة، كما أنه يحدث في الأجل الطويل تغيرات هيكلية في البنيان الاقتصادي (وفاء، 2000).

نظرية النمو عند التجاريين

يعد مفهوم طموح النمو والتقدم مرتبطاً تاريخياً مع وجود التجمعات السكانية، حيث ظهرت مفاهيم التوسع والتنوع والسيطرة والرفاه والغنى والبعد عن الفقر طموح أي جماعة موجودة على هذا الكوكب ويبدأ مفهوم النمو الاقتصادي بالمعنى الحديث مرتبطاً مع وجود المدارس الفكرية المبكرة إلى وقتنا هذا. فقد ظهرت أولاً مع النمو التجاري حيث تركز فكر التجاريين على الاهتمام ثراء المجتمع والأفراد والبحث في سبيل إعلاء شأن الدولة اقتصادياً وسياسياً باعتبار التصنيع المحور الرئيسي والزراعة نشاط ثانوياً (زهران، 1981).

وقد ركز التجاريون على الإنتاج الصناعي والتجارة وكذلك اهتموا بإنماء القوى العاملة حتى ينمو الناتج الكلي، ومن هنا أحدث الفكر التجاري ثورة في هيكل نظام الاقتصادي السابق النظام الإقطاعي مما أحدث اهتمام كبير بالناتج الصناعي ويجعله يحتل المركز الأول في نسبته من الناتج المحلي. وهنا كانت مقومات النمو الاقتصادي هو نمو العلاقات الاقتصادية الدولية التي تعد أساساً لنمو الإنتاجية في الدولة.

نظرية النمو الكلاسيك

تعد المدرسة الكلاسيكية من أهم المدارس الفكرية الاقتصادية اتساعاً وعمقاً وتنوعاً بالأفكار، وقد اهتمت هذه المدرسة بجميع النواحي الاقتصادية في الدولة وعلاقاتها الخارجية من تفسير لواقعها وإحداث ثورات في منهجيتها ويعد كل من أدم سميث ومالوتس وريكاردو قمة مفكري هذه المدرسة.

وقد قدم أدم سميث (1776) أول نظرية في النمو الاقتصادي الحديث وخاصة في المدرسة الكلاسيكية، حيث اعتمدت هذه النظرية بالأساس على تقسيم العمل حيث هو الأساس لرفع الإنتاجية مما يزيد التراكم الرأسمالي وتزداد الدخول مما يترتب عليه توسع السوق فضلاً عن تزايد الادخار والاستثمار مما يمهد الطريق لزيادة تقسيم العمل

على نحو أكثر وكذلك نمو الدخل على نحو أكبر مما يعني زيادة النمو الاقتصادي للدولة وهذا يعني أن النمو حسب هذا الفكر غير محدد (الليثي، 1979).

في حين أضاف مالوتس (1799) نقاط جيدة حيث أعتبر أيضاً إن مصدر النمو الاقتصادي هو تقسيم العمل وأضاف إليه عملية إعادة استثمار الفائض في شرح النمو الاقتصادي وكيفية حدوثه، ولكنه تعارض مع أدم سميث من ناحية عملية النمو هي عملية غير متجددة ذاتياً وغير محددة حيث أضاف إن النمو الاقتصادي محدد بسبب قانون تزايد السكان – تشاؤم مالوتس (وفا، 2000).

في حين قدم ريكاردو (1817) نظرية في النمو حيث تلاقى مع أدم سميث في كثير من النقاط واختلفت في بعضها فهو من ناحية ركز على أهمية تقسيم العمل كمصدر للنمو الاقتصادي وكما ركز على أهمية إعادة استثمار الفائض. ولكن النمو محدد بسبب قانون تناقص الغلة وكذلك بسبب نموذج الإنتاج الرأسمالي حيث يميل اتجاه معدل الربح إلى الانخفاض (وفا، 2000).

لقد فشل الاقتصاديون الكلاسيك في التنبؤ في مدى انتشار وقوة الثورة التكنولوجية التي حصلت في العالم الغربي في أواخر القرن الثامن عشر حيث كان أثر التقدم التكنولوجي أكثر من كاف للتغلب على قانون تناقص الغلة (الليثي، 1979).

وحاول شومبيتر (1900، 1930) في سد الفجوة القائمة في الفكر الاقتصادي حيث اعتبر أن مصدر النمو الاقتصادي فضلا عن تقسيم العمل واستثمار الفائض، حيث اعتبر شومبيتر أن سلسلة الاكتشافات التكنولوجية هي مصدر مهم والأكبر في إحداث النمو الاقتصادي، وهنا فإن خصائص النمو الاقتصادي هي أنه نمو غير مستمر أي تبعاً لمصدرين السابقين والمصدر التكنولوجي لا يمكن التوقع بشكل النمو الذي سوف يحدث في المستقبل ووضع نظرية شارحة للدورات الطويلة الأجل (وفا، 2000).

نظرية النمو الاقتصادي الحديثة

ورغم النضج الفكري الذي أحدثه الكلاسيك في الفكر الاقتصادي فإنه عاجز عن تفسير النمو الاقتصادي وخاصة الذي حدث في أوروبا، وعجز الفكر الكلاسيكي عن حل مشكلة الركود الاقتصادي التي تحدث وخاصة في أزمة الكساد العظيم التي أدت إلى ظهور مدارس نظرية جديد من أهمها المدرسة الكنزية.

أضافت المدرسة الكنزية أفكار ونظريات في وصف وتفسير وإحداث النمو الاقتصادي وتعتبر هذه المدرسة أول من وضعت نظرية في إحداث النمو الاقتصادي ويعد نموذج هارود (1939) – دومار (1946) من أهم نظريات ونماذج النمو الاقتصادي في المرحلة المعاصرة حيث قام العالمان بوضع دالة النمو حيث عد النمو دالة في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار وطبقاً لوضع نسب كلا المعدلين يكون معدل النمو. وهنا يكون النمو غير مستقر بسبب اختلاف كلا المعدلين من سنة إلى سنة ومن دولة إلى دولة (وفا، 2000).

وكما ظهرت مدرسة أخرى هي المدرسة الكلاسيكية الحديثة واعتمدت العوامل الخارجية كمصدر للنمو الاقتصادي مثل التقدم الفني وتزايد الشعب. كما وضع نادي روما نظرية في النمو عبر ميدوست (1962) باعتبار أن الموارد الطبيعية هي مصدر للنمو وأن صفة هذا النمو محدد بسبب الانفجار السكاني والتلوث وفناء الطاقة (وفا، 2000).

وظهرت في العقود ثلاث الأخيرات نظريات حديثة في تفسير وإحداث النمو الاقتصادي سميت بنظريات النمو الذاتي. ومن أهم كتّاب وعلماء هذه النظريات رومر، لوكاس، بارو.

يعد نموذج رومر (1986) نقله جديدة في مفاهيم مصادر النمو الاقتصادي حيث يقوم نموذجه على ما يسمى بتراكم رأس المال المادي أي مخزون رأس المال المادي حيث يمثل هذا التراكم مصدر ومولد رئيسي للنمو الاقتصادي. ويقصد رومر برأس المال المادي هو مخزون المعرفة المتولدة عن رأس مال المادي مثل الخبرة والتدريب

بالممارسة، وهنا يقصد رومر أن النمو يحدث حتى ولو كان هناك ثبات في حجم السكان أو مخزون رأس مال، وقد أورد رومر مصادر أخرى للنمو الاقتصادي هي تقسيم العمل وإعادة استثمار الفائض، وقد وضع أرو (1963) نموذج آخر هو حول مصدر ذاتي أخر مشابه للذي أتى به رومر هو التدريب بالممارسة ويعد هذا المصدر من الوفورات خارجية التي تحدث نتيجة الاستثمار وبطريقة مباشرة (وفا، 2000).

وأتى لوكاس (1988) بنموذج آخر أطلق عليه تراكم رأس المال البشري، حيث قصد لوكاس بتراكم رأس المال البشري مخزون المعرفة من خلال التدريب والتأهيل التي تزيد من فاعليتهم الإنتاجية، حيث يعد هذا المصدر مولداً للنمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية بثبات عناصر الإنتاج من عمال ورأسمال، كما أورد لوكاس مصادر أخرى للنمو في نموذجه من تراكم رأسمال المادي وتقسيم العمل وإعادة استثمار الفائض ويعد مصدر تراكم رأس المال البشري من الوفورات الخارجية للمصنع بطريقة غير مباشرة (وفا، 2000).

سياسات التنمية الاقتصادية

ظهرت مدارس حديثة في القرن العشرين تتكلم عن التنمية الاقتصادية بانفصال عن مفهوم النمو الاقتصادي، كما وضعت هذه المدارس من قبل مفكري العالم المتقدم لمساعدة الدول النامية في إحداث عملية التنمية وخاصة بعد استقلال تلك الدول النامية.

ومن أهم السياسات التي ظهرت، نظرية الدفعة القوية من خلال نظرية النمو المتوازن ونظرية النمو غير المتوازن.

نظرية الدفعة القوية

يؤيد مفكرو نظريات التنمية الاقتصادية ضرورة قيام البلدان المتخلفة بتوجيه كتلة ضخمة من الاستثمارات إلى داخل الاقتصاد الوطني تمكّن هذه البلدان من التغلب على عوامل المقاومة والتخلف لديها، ذلك لأن التنمية بكميات صغيرة من الاستثمارات تحرك

الاقتصاد الوطني بصورة محددة. لا يلبث بعدها أن يرتد إلى وضعه السابق من الركود والحركة البطيئة (خوري، سليمان، 1995).

ويعد السابق هو مبدأ نظرية الدفعة القوية (Big-Push) الذي يعني توجيه حد أدنى من الموارد والجهود لبدء التنمية ثم الاستمرار فيها وهي فكرة تقف على طرفي نقيض مع الأسلوب التدريجي للتنمية (زهران، 1984) ويتمثل مبدأ الدفعة القوية بإغراق الاقتصاد الوطني بحجم ضخم من الاستثمارات توجه لبناء مشاريع القاعدة الأساسية من طرق وشبكة مواصلات وطاقه وغيرها من مشاريع البنية التحتية ومثل هذه المشاريع تخلق وفورات اقتصادية خارجية تؤمن خدمات إنتاجية متنوعة بتكلفة منخفضة وتعد ضرورية لإقامة المشاريع الصناعية والزراعية إلى جانب كتلة أخرى من الاستثمارات تستخدم لإقامة جبهة عريضة من الصناعات المتكاملة فيما بينها تؤمن بدورها وفورات اقتصادية خارجية على جانبي كل من الطلب والعرض (خوري، سليمان، 1995).

وتنسب هذه النظرية إلى الاقتصاديين روزنشتين – رودان (1943)، حيث رأى الاقتصاديين أنه لا سبيل لامتصاص الأيدي العاملة العاطلة في مجال الزراعة ولرفع مستوى إنتاجية العامل بالبلدان المختلفة ومن ثم الارتقاء بمستوى معيشة أبنائها سوى بالاتجاه نحو التصنيع. فالتنمية الصناعية بنظرهما تحقق الاستخدام الأمثل وتدفع باقتصاديات البلدان المختلفة من الركود إلى النمو والانطلاق (سلامة، 1986).

وأورد الاقتصاديين أن هناك نوعين من أساليب التصنيع: الأول إقامة برنامج الصناعات الثقيلة وصناعة الأجهزة والآلات والصناعات الخفيفة الاستهلاكية معاً بهدف الاكتفاء الذاتي. والثاني أن تقوم البلدان المتقدمة بالاستثمار المباشر أو غير المباشر في الصناعات المتنوعة بالبلدان المختلفة.

ويعد الأسلوب الأول صعب لضخامة ما يتطلبه من موارد وتضحيات لأكثر من جيل في سبيل إنجازه مثل ما اتبع في الاتحاد السوفيتي السابق، أما الأسلوب الثاني يحقق الهدف من تقديم الاستثمار الضخم للبلدان المتخلفة وتحقيق التخصص وتقسيم العمل الدولي ويفيد البلدان المتقدمة والمختلفة على حد سواء.

استراتيجية النمو المتوازن

يعد الاقتصادي راجاز نيركسه (Nurkse) من وضع هذه الاستراتيجية التي أطلق عليها استراتيجية النمو المتوازن، وأن كان قد سبقه إليها رودان. وهو يعني بها ضرورة أن توجه الدفة القوية إلى مجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقي. وذلك لكسر قصور رأس مال ومواجهة مشكلة ضيق السوق المحلي (سلامة، 1986).

وتقوم هذه الاستراتيجية لمواجهة مشكلة ضيق السوق المحلي الذي يضعف حاجز الاستثمار وهنا قال نبركسه أنه يجب أن توجه السياسة الاستثمارية وتنصب على توجيه كتلة كافية من الاستثمارات على جبهة عريضة من المشروعات الصناعية المتكاملة، بحيث تمثل كل صناعة سوقاً مواتياً للصناعات الأخرى وتكون بمجموعها قادرة على توسيع السوق الوطنية وخلق حوافز مشجعة لمزيد من الاستثمارات (خوري، سليمان، 1986).

أما مبدأ الإستراتيجية يقوم على إقامة هذا العدد الكبير من المشروعات الصناعية وغير الصناعية المتكاملة، حيث يكون الناتج في كل صناعة عبارة عن دخل موازي يوجه لشراء منتجات صناعة أخرى مما يخلق طلب عليها واتساع السوق لهذه الصناعة الأخرى وتعتمد هذه الفكرة على مفهوم جديد للوفورات الخارجية وهو الوفورات الخارجية النقدية وذلك أن الدخل النقدي أو الناتج للصناعة التي أقيمت من خلال استراتيجية النمو المتوازن ومن خلال مشاريع الصناعة وغير الصناعة المتكاملة يكون طلب على الصناعة الأخرى مما يعني التغلب على ضيق السوق وضعف الطلب وانخفاض حجمه.

ولقد تعرضت نظرية النمو المتوازن إلى موجه كبيرة من الانتقادات، وكان من أهم هذه الانتقادات أن وجهة نظر نيركسه تهدف إلى توسيع السوق والحفز على الاستثمار في إطار آلية السوق الحرة، ولكن الأمور السابقة تتطلب حداً من التدخل الحكومي وذلك لعجز القطاع الخاص في البلدان النامية عن القيام باستثمارات الدفعة

القوية التي تتخطى قدراته، كذلك عجز نظام الأسعار عن توجيهه بصورة تلقائية الاستثمارات المطلوبة إلى مجموعة من الصناعات المتكاملة.

استراتيجية النمو غير المتوازن

يعد ألبرت هيرشمان (Hirschman) واضع استراتيجية النمو غير المتوازن، واستند بنظريته إلى الواقع التاريخي للتطور الاقتصادي الذي عاشته أوروبا منذ بداية تطورها الاقتصادي. حيث أن واقع الأمر تقدم بعض الصناعات الرائدة من قطاعات الاقتصاد القومي، وفي نمو هذه القطاعات ما يحفز ويدفع بقطاعات وصناعات أخرى على الظهور والنماء، حيث أن النمو الاقتصادي في هذه الدول اعتمد على مبادرات في الاستثمار التي كانت تتاثر في أغلب الأحيان بنمو الطلب على سلع معينة والذي يؤدي إلى إحداث اختلال أو حالة عدم توازن بالنسبة لسلع ومواد أخرى، أي أحداث أوضاع جديدة من عدم التوازن في مواقع أرخى من الاقتصاد الوطني، الأمر الذي حرك ووجه استثمارات جديده نحوها الأمر الذي أدى إلى إحداث عدم توازن جديد في قطاعات أخرى وهكذا حتى يحدث نمو في جميع القطاعات والصناعات الاقتصادية في الاقتصاد القومي(خوري، 1992).

وقد سبق هرشيمان الاقتصادي بيرو (Perrou) الذي قدم صيغة للنمو غير المتوازن تحت اسم أقطاب أو مراكز النمو من خلال تركز الجهود الإنمائية للبلدان المتخلفة على مناطق تتمتع بمزايا نسبية من حيث مواردها الطبيعية أو موقعها الجغرافي، ويؤدي تطوير هذه المناطق إلى تحريض حركة النمو في مناطق أخرى وذلك حتى يعم النمو في سائر المناطق في البلاد (خوري، سليمان، 1995).

ومعنى ذلك أن عملية التنمية الاقتصادية لا تتكون من دفعات متتابعة من الاستثمار المتوازن، وإنما دفعات متتالية من الاستثمار غير المتوازن، وأن حالة عدم التوازن تؤثر في تحريك قرارات استثمار جديدة عن طريق ما يترتب عليه من وفورات خارجية للمشروعات المرتقبة، وهذه الوفورات نوعان: (زهران، 1984)

الأول: وفورات تخفض من نفقة الإنتاج المرتقبة.

الثاني: وفورات تزيد الطلب على السلع الصناعية المرتقبة.

وهنا تكون قرارات الاستثمار باتجاهين.

الأول: قرارات بدفعة قوية تحرض الاستثمار للاندفاع بالتنمية إلى الخلف (Backward urge of Growth)

والثاني: قرارات بدفعة قوية تحرض الاستثمار للاندفاع بالتنمية إلى الأمام (Forward urge of Growth) (زهران، 1984)

والنوع الأول هو قيام صناعة معينة تحرض الاستثمار على صناعات سابقة كما في العمليات الإنتاجية، أي الصناعات تمد الصناعة الناشئة بمنتجاتها، مثل إنشاء مصنع الألمنيوم يحفز الاستثمار في صناعات استخراج الألمونيوم وصناعة الطاقة.

والنوع الثاني هو قيام صناعة معينة تحرض الاستثمار على صناعات لاحقه لها في العمليات الإنتاجية، أي الصناعات تستخدم منتجات الصناعة الناشئة، مثل إنشاء مصنع نسيج وأقمشة يحفز الاستثمار في صناعات الألبسة.

ولكن تبقى مشكلة اختيار نوع الصناعة التي سوف يبدأ الاستثمار في الدفعة القوية بها، أو في أي القطاعات الاقتصادية. مثل الاستثمار في مشاريع البنية التحتية (رأسمال الاجتماعي) أو في الاستثمار في مشاريع رأس المال المباشر (مشاريع الإنتاجية ذات الربحية المباشرة).

النظرية الهيكلية:

خلافاً لما يفهمه ويدعو إليه التيار السابق من نظريات التنمية الاقتصادية ونظريات النمو الاقتصادي، يفهم التيار البنيوي (الهيكلي) التنمية بوصفها عملية أيدلوجية وسياسية واقتصادية، تدخل أعماق اقتصاد ومجتمع الدول المتخلفة بهدف هدم الهياكل القديمة (الاقتصادية والاجتماعية وعلاقاتها) وتبني مكانها هياكل حديثة ومتطورة

ومتكاملة، ويكون هذا الهدم والبناء بتأثير متغيرات داخلية محددة وعلى أساس البحث والإبداع من أجل الأهداف الجذرية الشاملة (الرواوي، 2000).

منذ ظهور المدرسة الهيكلية (وهي مدرسة فكرية) في أواسط الخمسينيات في فرنسا، سعى رواد هذه المدرسة وراء الجذور المشتركة والمعنى الذي يوحد بين البشرية جمعاء وعلى الرغم من أن المدرسة الهيكلية لم تطرح سياسياً إلا أنها كانت تنطوي على جوانب سياسية أساسية قد لا تظهر تأثيرها مباشرة، ولكن تأثيرها في المجالات الثقافية لا يقل عنها تأثيرها السياسي، ويعود الفضل في تطوير الجوانب المنهجية لهذه المدرسة إلى كلاود ليفي ستراس (Claude Levi – Strauss) عندما نشر كتابه الشهير المدارت الحزينة عام (1955) (امين، 1996).

مفهوم الهيكل والتغيير الهيكلي

يعرف الهيكل Structure على أنه نسبه جزء إلى الكل، حيث يتكون الكل المقصود من عدة مجموعات وقطاعات جزئية يكون مجموعها ذلك الكل، ويعرف الهيكل على أنه نسق من العلاقات الباطنية (وفقاً لمبدأ الأولوية المطلقة للكل على الأجزاء) وله قوانينه الخاصة من حيث هو نسق يتصف بالوحدة الداخلية والانتظام الذاتي على نحو يقضي فيه أي تغير في العلاقات التي تغير النسق نفسه (أمين، 1996).

ولقد تغلغلت المدرسة الهيكلة في مختلف العلوم الفيزياء والكيمياء والرياضيات والاقتصاد والأدب وعلم النفس والاجتماع والسياسة والفلسفة والدراسات اللغوية، وأصبح اهتمام الباحثين يرتكز في دراسة كيان ومحتوى وهيكل الأشياء بهدف التعرف على مكوناتها الرئيسة وتطورها على أساس تطور محتوياتها وتفاعل بعضها مع بعض (أمين، 1996).

وتعني كلمة الهيكل في المفهوم الاقتصادي شيئاً محدداً، وهو التوزيع النسبي للمتغير الذي يراد دراسته، أي نسبة مكونات ذلك المتغير إلى حجمه الكلي، ويتكون هيكل الاقتصاد القومي عادة من هياكل فرعية عديدة كالهيكل الإنتاجي وهيكل العمالة،

وهيكل التجارة الخارجية، وهيكل الصادرات وهيكل القطاع الصناعي فالهيكل الإنتاجي يعني التوزيع النسبي للإنتاج الكلي على الأنشطة الاقتصادية التي يتولد فيها الإنتاج، أو التوزيع النسبي للأيدي العاملة على الأنشطة الاقتصادية ذاتها (الإمارة، 1988).

ويقوم كل اقتصاد على مجموعة من النسب والعلاقات تمثل في نهاية الأمر الإطار الشامل لخصائص ونوعية الاقتصاد، أنها تعكس بدقة إمكانياته الفعلية، ودرجة التقدم، أو التخلف التي هو عليها، ومن أهم النسب التي يتألف منها الهيكل الاقتصادي:

1. نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج القومي.
2. نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج القومي.
3. نسبة العاملين في كل قطاع إلى حجم العاملين في الدولة (زهران، 1984).

أما التغيير الهيكلي فيشير إلى تغيير في النسب والعلاقات القائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية، استجابة لتأثيرات قوى داخل النموذج الهيكلي أو خارجة، وتتغير هذه النسب والعلاقات نتيجة لانتقال الدولة من مرحلة معينة إلى مرحلة أخرى من مراحل التنمية.

ويتضح أن التغيير الهيكلي يتمثل بتعديل الأهمية النسبية للقطاعات المكونة للهيكل الاقتصادي، أي يشمل تغييراً كمياً ووصفياً في كل النسب والعلاقات المكونة للهيكل الاقتصادي، بمعنى إحداث تغيير في التركيب الهيكلي للاقتصاد.

التغيير الهيكلي المطلوب قد يكون تغيراً كمياً أو تغييراً نوعياً أو كلاهما في وقت واحد، ذلك أن التغيير في البنيان الاقتصادي مهما كان مستواه يستتبع أحداث تغيير اجتماعي وثقافي وحضاري ... الخ (زهران، 1984).

إن نظرة شاملة للواقع تظهر مدى الترابط والتأثير المتبادل بين التغييرات الهيكلية في الميادين المختلفة، إذ تسهم جميعاً في تكوين الهيكل لذلك المجتمع (امين، 1996).

وقد وردت تعريفات عدة للهيكل الاقتصادي منها تعريف (Syrquin) (سيراكوين) أن الهيكل هو الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية (المحجوب، 1981) وعرض تشينري (Chenery) أن الهيكل عبارة عن علاقات ثابتة نسبياً في نظام اقتصادي معين بحيث

تشكل مؤسساته المختلفة نماذج معينة في تخصيص الموارد وتطويرها بشكل يميزها عن غيرها (Chenery، 1979).

أما الاقتصادي والاس بيترسون فيرى أن الهيكل يشير إلى المنشأ القطاعي للدخل القومي وصيغة التوزيع الوظيفي لليد العاملة (والاس، 1968).

والتغيير الهيكلي يهتم بتعديل النسق والعلاقات والأهمية النسبيّة لقطاعات الاقتصاد المحلي وتعديل قد يكون كمياً أو نوعياً أو كلاهما في النسب والعلاقات المكونة للهيكل الاقتصادي.

فالجانب الأول يتضمن تغييراً في نسب وعلاقات المتغيرات الاقتصادية كالإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي إلى الناتج المحلي الإجمالي حجم العمالة في قطاع معين إلى العمالة الكلية في الاقتصاد المحلي، أما التغيير النوعي فيتضمن تغييراً وصفياً في أداء النشاط الاقتصادي عن طريق إعادة تخصيص الموارد والارتفاع بمستوى الكفاءة النوعية لعناصر الإنتاج.

وهنا لا بد التمييز بين ثلاث مصطلحات وهي التغييرات الهيكلية (structural change) والتحول الهيكلي (structural transformation) والتكييف الهيكلي (structural adjustment).

التحول الهيكلي مصطلح يختلف تماماً عن التغييرات الهيكلية حيث يتضمن تكوين روابط بين الأجزاء المختلفة لهيكل الإنتاج المحلي بحيث تصبح الصناعات أكثر تداخلاً مع بعضها البعض بحيث يتم التحول من القطاع الاولي إلى القطاع الصناعي والخدمي من حيث الأهمية النسبية لقوى العمل والاستثمار، وكذلك تنمية طاقة الاقتصاد بحيث يتمكن من تطبيق الاختراعات باستمرار وكذلك يشمل توحيد الأسواق المجزئة بحيث يمكن استغلال كل اقتصادات الحجم ضمن الحدود الوطنية. كذلك إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة مع التغيرات في تركيب الطلب (امين، 1996).

ويمكن اعتبار أن التحول الاقتصادي هو تغير هيكلي مضاف إليه نمو اقتصادي.

أما التكييف الهيكلي هو عبارة عن برامج إصلاحات هيكلية يوصي بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (امين، 1996).

التغيير الهيكلي المطلوب على مستوى القطاعات

إن التوسع في مفهوم التغيير الهيكلي من الناحية التطبيقية يمكن أن نحدد على مستوى القطاعات الإنتاجية كيف يحدث هذا التغيير. ففي القطاع الزراعي يكون التغيير الهيكلي المطلوب للتنمية السليمة هو تغيير نمط الإنتاج التقليدي (الإنتاج لغرض الاستهلاك أو أسلوب الاكتفاء الذاتي) بحيث يحول إلى الإنتاج لغرض المبادلة (زهران، 1989).

وأن التغيير في القطاع الصناعي يتمثل في ارتفاع نسبة رأس مال المستثمر في الصناعة إلى رأس مال القومي وارتفاع نسبة العمالة وارتفاع نسبة الفنيين إلى العمالة المستخدمة في القطاع الصناعي (زهران، 1989).

إن التغيير الهيكلي يحدث تعديل في نسب الناتج لكل قطاع إلى الناتج الإجمالي ومما يعني انخفاض نسبة قطاع وزيادة نسبة قطاع آخر دون أن يؤدي إلى انخفاض ناتج الحقيقي لكل قطاع، بمعنى أن التغيير الهيكلي المطلوب هو الذي يرفع ناتج كل قطاع إلى أقصى الدرجات الممكنة حسب عناصر الإنتاج المتوفرة وطاقات الممكنة داخل الاقتصاد القومي مع مراعاة أن نسبة ناتج القطاع متفقة مع نسبة عناصر الإنتاج الداخلة في هذا القطاع إلى عناصر الإنتاج الداخلة فعلياً في ناتج القومي الإجمالي.

وذلك يحدث من خلال تغيير الطرق السابقة في الإنتاج والاستخدام مثال الانتقال من استعمال القوى البشرية والحيوانية إلى استعمال الآلات. كذلك الانتقال من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة أو إلى صناعات كثيفة رأس مال (زهران، 1984).

وعلى الطرف الآخر من مستوى القطاعات يأخذ التغيير الهيكلي أهمية حاسمة في إحداث تعديل على نسبة العمالة في كل قطاع بما يتناسب مع ناتج كل قطاع، أي نسبة العمالة في قطاع معين إلى العمالة الكلية تساوي نسبة ناتج القطاع إلى الناتج القومي

الإجمالي، وتهدف هذه الفكرة إلى أن تكون العمالة الكلية في دولة ما- لشرط السابق - يسهمون بالناتج القومي بشكل متساوي أي أن الإنتاجية لكل عامل متساوية باختلاف القطاع الذي يعملون به، وعليه فإن زيادة ناتج قطاع معين وتطبيق الشرط السابق، فإنه ينتج عندنا أما زيادة الاستخدام والقضاء على البطالة أو زيادة جميع القطاعات الأخرى بنفس النسبة مما يعني زيادة الإنتاجية لكل عامل وزيادة النمو الاقتصادي وكذلك استخدام أفضل للموارد المتاحة.

وجهة النظر الهيكلية في التنمية الاقتصادية

من المعروف أن الحركة الاقتصادية والتفاعلات الاقتصادية وعلاقاتها لا تعمل كالقوى الطبيعية أو التلقائية أو من خلال يد خفية بل إنها تحكم بالإطار السياسي والثقافي والإجتماعي في الدولة، والتنمية هي عملية حركية مندفعة إلى الأمام متضمنة عنصر الزمن وتعمل عدة قوى رئيسة ضمنها وتدفعها إلى نتائج معينة، أي هي عملية تتضمن دفع المتغيرات الاقتصادية باتجاه أهداف معينة لفترة طويلة تتمثل بالنمو المتصاعد لمعدلات الإنتاجية المعتمدة اصلاً على التنامي في وتائر الاستثمار المنتج للموارد المادية والبشرية (أمين، 1996).

وهنا فإن عملية التنمية الاقتصادية تتضمن إحداث تغيرات هيكلية كمياً ونوعياً، أي أن التنمية ليست فقط تغيرات اقتصادية معينة بل تتضمن تغيرات هامة في المناخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي داخل الدولة.

وان عملية التنمية الاقتصادية حسب النظرة الهيكلية تتلخص بالنقاط التالية (الرواوي، 2000):

1. إن التنمية عملية هدم للبنى الاقتصادية المتخلفة القائمة، لأن هذه البنى لا تساعد في البدء بالعملية التنموية، بل هي عقبة، وكذلك هدم لعلاقات الإنتاج القائمة.
2. إن التنمية عملية بناء لبنى اقتصادية جديدة، مترابطة ومتكاملة وإنتاجية، وكذلك بناء لعلاقات إنتاج جديدة.

3. إن التنمية عملية تغيير في أنماط الإنتاج وأنماط الاستهلاك.
4. إن التنمية عملية شمولية متكاملة، لا تقتصر على الجانب الاقتصادي وإنما تشمل الجوانب الفكرية والاجتماعية والسياسية، ولا يكفي كي تحقق التنمية زيادة الناتج القومي وزيادة الإنتاج، وإنما يجب رفع المستوى الاجتماعي والفكري والسياسي.
5. إن التنمية يجب أن تتركز على الإنسان، لأنه أداتها والمستفيد منها.
6. إن التنمية عملية ذاتية وداخلية، أي عملية تعتمد على النفس والذات.

قدمت المدرسة الهيكلية نماذج للتغيير الهيكلي وهذه النماذج تركز على تحليل خصائص الهياكل الاقتصادية بوصفها متغير معتمد وتشمل على طبيعة الطلب على السلع والخدمات والتغيير في الهيكل في ذلك الطلب وكذلك التغيير في هيكل القوة العمل إلى جانب التغيير في هيكل الإنتاج فضلاً عن التغيير في هيكل الإيراد الحكومي وكذلك هيكل التجارة الخارجية وهيكل التعليم وأخيراً فإن التغييرات الهيكلية تتضمن تغييرات ديمغرافية واجتماعية وسياسية (Chenery، 1988).

وتشير نماذج التغيير الهيكلي إلى أن هيكل الإنتاج وقوى العمل والتجارة الخارجية والطلب هي مفاتيح فهم عملية التنمية الاقتصادية، حيث إن التغيير الهيكلي للطلب يمكن أن يفسره قانون (Engel)، في حين إن التغييرات الهيكلية يمكن تشخيصها في نماذج الاقتصاد الثنائي هما القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، أو ربما الصناعي مدعوم محلياً والأجنبي المدعوم خارجياً والعدة منتجاته للتصدير (Kin Dleberger، 1977).

الإطار المرجعي للنظرية الهيكلية

من خلال الدراسات والبحوث السابقة التي تم الاستعانة بها في هذا المجال أهمية جيدة لما وفرت لهذه الدراسة من فحص للتعرف على حقائق ومعايير ومؤشرات المستخدمة في التحليل الهيكلي، والنتائج للوقوف على الطرح النظري الذي قام به رواد ومفكري المدرسة الهيكلية (امين، 1996).

قام تشنري ببحث بعنوان (patternal of Industrial Growth). وقد أوضح فيه أن ارتفاع متوسط الدخل في الدولة عادة يرافقه ارتفاع في حصة الناتج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي، وعلل ذلك بالتغيير في هيكل الطلب، وعلى وفق قانون (Engel)، كما أشار أن التغييرات التي تحصل في عرض الناتج الصناعي هي ناتجة عن الزيادة في خزين رأسمال فضلاً عن التوسع في التعليم والمهارات.

وأشارت دراسة كوزنتس بعنوان " النمو الاقتصادي الحديث" المترجم أن التغيرات الهيكلية تتمثل بالانتقال من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج غير الزراعي، فضلاً عن توزيع السكان بين الأرياف والمدن، والتغيرات في مستوى الدخل ومستوى التشغيل وتوزيع السلع والخدمات.

وأشارت دراسة (Temin) بعنوان (A Time series Test of Patterns of Industrial Growth) أن الاهتمام المتنامي في التغيرات الحاصله في مستوى الدخل مع الزمن قد جلب معه اهتماماً في التغيير بهيكل الدخل مع الزمن، والبحث الذي قدمه (Chartes Issawi) بعنوان (Growth and structural change in the Middle East) وقد تضمنت عينة الدراسة كل من الأردن، العراق، سوريا، لبنان، الدول النفطية العربية، السودان، تركيا، اليونان، والكيان الصهيوني، عبر المدة 25 عاماً، وأشار الباحث أن الدول المعنية بعد حرب عام (1967) قد ارتفع فيها الاستهلاك الخاص، كما أن مقدار الخدمات الاجتماعية المقدمة من الحكومة قد ارتفعت بشكل كبير، وأن التغيرات الهيكلية الرئيسية يمكن أن تتضح من خلال المدخرات والاستثمار، وأن دول قد طورت الهياكل الارتكاز ية وكذلك صغرت نسبة مساهمة ناتج القطاع الزراعي مقارنة بمساهمة ناتج قطاع الخدمات والقطاع الصناعي.

وقي بحث أخر لتشنري بعنوان (1971)(Growth and Structural Change) أوضح فيه بأن أي فهم للعلاقة بين النمو الإجمالي والتغيرات الهيكلية هو مركز الاختيار للتناسبات في سياسة التنمية، كما بين أن نمو الدخل يشترك مع تغييرات منتظمة عادة في الهيكل الاقتصادي.

درجة الاختلال الهيكلي

إن الاختلال صفة نسبيه وليست مطلقة، إذ لا يمكن وصف هيكل اقتصادي بأنه هيكل مختل من الناحية المطلقة، إذ لا يوجد مثل هذا الهيكل، ولكن الواقع إننا حينما نصدر حكماً على هيكل معين بأنه مختل، فإن ذلك يأتي نتيجة مقارنة الهيكل الاقتصادي السائد في الدول المتقدمة بوصف نمط طبيعي، الذي بالمقارنة معه تصدر حكماً على هيكل آخر أنه مختل أم لا أي أن الاختلال الهيكلي يعني مدى انحراف الهيكل موضوع البحث عن نمط الهيكل السائد في الدول المتقدمة الصناعية (محبي الدين، 1972).

وتتميز هياكل الإنتاج في البلدان المتقدمة بانخفاض الأهمية النسبية للقطاع الزراعي، ويلعب القطاع الصناعي فيها دوراً رئيسياً وفعالاً. وتشير البيانات الدولية إلى أن مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي في كل من أمريكا وفرنسا 3% و 4% على التوالي، وأن مساهمتها في الأيدي العاملة 2% و 8% على التوالي أيضاً، أما في مصر والجزائر بلغ مساهمة الناتج الزراعي 20% و 6% وأن مساهمتها في الأيدي العامة 50% و 25% على التوالي. مما يعكس الاختلاف بين هياكل الإنتاج في البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

أما عن كيفية احتساب درجة الاختلال الهيكلي فقد اعتمدت الدراسة الأسلوب الذي اتبعه سيمون كوزنتس في كتابه (Economic Growth of Nations)، والذي يقوم على أساس احتساب الأهمية النسبية لكل قطاع في الناتج القومي للقطر المعني وفي الأيدي العاملة، واعتبار الفرق بين الاثنين يمثل درجة الاختلال الهيكلي بغض النظر عن الإشارة (موجبة وسالبه)، وبجميع درجات الاختلال نحصل على درجة الاختلال الكلية على مستوى الاقتصاد (الطعمه، 1987).

على وفق هذا المعيار فقد اعتبرت الهياكل الاقتصادية للدول المتقدمة تمثل الوضع السليم ووفقاً لدراسة كوزنتس، فإن درجة الاختلال في تلك الهياكل هي أقل من 20% في كل الأحوال (الطعمه، 1987).

وعليه فعندما تقترب درجة الاختلال في الاقتصاد موضع الدراسة من تلك الدرجة يعطينا ذلك دليلاً على الاتجاه السليم لعملية التنمية ونجاح الجهود المبذولة في إعادة بناء وتعديل الهيكل الاقتصادي (الأماره، 1988).

وبناء على هذا المقياس فإن الاختلال في قطاع معين يعني عدم التناسب بين مساهمته في الناتج وفي اليد العاملة، وخير ما يمثل ذلك القطاع النفطي في الدول المنتجة للنفط، وإما أن تكون الحالة معكوسة وأفضل ما يمثلها القطاع الزراعي في البلدان النامية (الأماره، 1988).

السياسة الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

منذ أن ازداد تدخل الدولة الرأسمالية في بداية الثلاثينات لتساعد الاقتصاد على الخروج من الأزمة، نشطت دراسات تستهدي بمجموعة الأفكار المكونة للنظرية العامة لسياسات الاقتصادية الكلية بقصد تقرير سياسات اقتصادية كلية تسهم في تحقيق أهداف الاقتصاد الرأسمالي المعاصر.

ومنذ ذلك الحين تطورت السياسية المالية والنقدية وتكاملت عناصرها وبعد الحرب العالمية الثانية زاد الاهتمام بالتطور الاقتصادي في المجتمعات النامية على أساس التحليل الاقتصادي السائد في المجتمعات الرأسمالية.

وتشتمل السياسة الاقتصادية على الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي ويتم تمييز السياسات من خلال المتغيرات الاقتصادية والتي صممت للتأثير عليها: سياسة سعرية، سياسة التوظيف، سياسة تجارة، سياسة مالية، السياسة النقدية ... الخ.

إن تطبيق السياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة يختلف تماماً عنه في الدول النامية وكذلك الغاية والهدف من تلك السياسة، وذلك لوجود سوق قوي واقتصاد متكامل من صناعات وقطاعات ووصول إلى درجات متقدمة من النمو والرفاه اقتصادياً ومستوى تعليمي وحضاري اجتماعياً ونضوج فكري وثقافي وفوق ذلك كله اقتصاد كلي

مستقر ورأس مال بشري رفيع المستوى ونظم تمويل فعالة ووجود تراكم رأسمالي هائل.

ويعد الاستثمار هو أحد أهم العوامل التي تساعد على النمو والتخطيط في أي دولة، حيث أن الاستثمار هو زيادة في عدد المنشآت سواء الزراعية أو الصناعية أو أكثر مما يعني زيادة الدخل الفردي. يترتب علي ذلك اتساع السوق وزيادة الطلب وزيادة الادخار الذي يقود إلى زيادة الاستثمار من جديد.

ولكن المشكلة هي تمويل الاستثمار أو بمعنى أدق تمويل التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي. وهنا أما أن يكون التمويل محلياً وقد يكون أجنبياً والتمويل المحلي هو الأساس، وتمويل التنمية الاقتصادية يعني أساساً البحث في مصادر الادخار المحلي وبحث الوسائل الكفيلة بتعبئة هذه المدخرات لأغراض التنمية، الادخار هو الإمتناع عن الاستهلاك. وبالقدر الذي يتم به الامتناع عن الاستهلاك تزداد المدخرات ويزداد الاستثمار (التراكم الرأسمالي) طالما استطعنا توجيه هذه المدخرات لأغراض الاستثمار، ويترتب الإمتناع من الاستهلاك التخفيف من حدة الضغوط التضخمية التي تصاحب في العادة عملية الإنماء الاقتصادي (محيي الدين، 1972).

إن دور السياسة الاقتصادية هنا هو تعبئة الادخار المحلي فمن ناحية السياسة المالية المطلوب تنفيذه منها هو ازدياد الادخار عن طريق قطع ذلك الحجم المطلوب من الادخار من الاستهلاك العائلي ونقصد بها الضرائب، أما من خلال السياسة النقدية فإن إتباع سعر فائدة جيد يؤدي إلى زيادة الادخار، كذلك رفع الاحتياطيات الإجبارية في البنك المركزي من البنوك.

إن الدور الذي تلعبه الضرائب في اقتصادات الدولة المتقدمة يأتي لأجل إعادة توزيع الدخل القومي وعلاج مشاكل الدورة الاقتصادية وتغذية الميزانية الحكومية، لذا يمكن وصف هذا الدور بالدور العلاجي أو الإصلاحي. في حين إن هذا الدور الذي تلعبه الضرائب في البلاد النامية هو دور إنشائي يتكفل بخلق مساعدة مالية لتمويل التنمية الاقتصادية (حجير، 1962).

يصاحب الضرائب في الدول النامية مشكلة مزدوجة وتحاول الدول النامية أن تجد لها حلاً، وهذه المشكلة تتكون من جانبين (حجير، 1962):

الجانب الأول: ضعف إيرادات الضرائب وكذلك غير كافية لتمويل التنمية، كونها تحتاج إلى وسائل فنية مفقودة في البلدان النامية.

أما الجانب الثاني: للمشكلة فيتحصل في تدهور المستوى المعيشي في البلدان النامية بحيث لا يتحمل المزيد من الضغط الضريبي.

والحل المناسب لهذه المشكلة بوجهيها يتحصل في أنه يوجد بالفعل فوائض في القطاعات الاقتصادية للدول النامية يمكن للضرائب أن تستأديه وتتخذ منه ركيزة لتمويل التنمية ذلك مع اختيار أنواع الضرائب التي تحقق اكبر إيراد دون إلحاق ضرر كبير بأنواع الاستهلاك أو بالحوافز الادخارية أو الدوافع الاستثمارية (حجير، 1962).

وهذا الحل ليس نظري بل يعتمد على دراسة موسعة لمجريات وواقع تطور الاقتصاد المحلي من حيث قطاعات وهيكلها ومن ثم وضع هيكل ضريبي منسق مع مجريات وواقع الاقتصاد المحلي.

وتتكون دائماً الضرائب في أية دولة من ضرائب مباشرة مثل ضريبة الدخل وضرائب غير مباشرة كضريبة المبيعات.

وتعد الضرائب المباشرة في الدولة المتقدمة ذات مردود عالي ذات أهمية نسبية في الهيكل الضريبي وتبلغ المرتبة الأولى، في حين أنها في الدول النامية ونتيجة ضعف الدخل الفردي فإن مردود هذه الضريبة منخفض بالنسبة إلى الدول المتقدمة.

في حين تعد الضرائب غير المباشرة في الدولة ذات مردود كبير عالي ذات أهميته النسبية في الهيكل الضريبي أقل، في حين أنها في الدول النامية ضعيفة المردود أيضاً ولكن ذات أهمية نسبية أعلى.

وتعد السياسة النقدية بالغة الأهمية في الدول المتقدمة للمحافظة على أسعار الفائدة واستقرار الأسعار ومواجهة التضخم وتستخدم السياسة النقدية في خلق السيولة النقدية

اللازمة للاستثمار في المشاريع الإنتاجية وتعد السياسة النقدية متطلب أساسي للتنمية الاقتصادية وخاصة من ناحيتين:

الأول: تمويل التنمية من خلال خلق الائتمان والاحتياطيات الإجبارية ووضع سياسة نقدية تحفز الادخار وتدفع الاستثمار.

الثانية: خلق حالة استقرار أمام جهود التنمية من خلال المحافظة على استقرار الأسعار القضاء على التضخم أو التخفيف من حدته وخاصة ذلك التضخم الذي ينشأ نتيجة الجهود الإنمائية.

السياسات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية

إن سلامة الهيكل أن يتم تنمية القطاعات الاقتصادية بصورة متوازنة، بما يجعل تنمية قطاع معين تعتمد على تنمية القطاعات الأخرى. وأن تتكامل القطاعات الاقتصادية بحيث يؤمن كل قطاع متطلبات القطاعات الأخرى. وهو بدوره يخلق قاعدة متينة يمكن من خلالها التعامل مع النظام الاقتصادي الدولي بصورة أكثر تكافؤاً في ظل العلاقات الدولية السائدة، وأن توازن القطاعات الاقتصادية لا يعني أن تسهم هذه القطاعات بدرجات متساوية في الناتج القومي، بل أن تكون مساهمتها متناسبة في الناتج القومي والأيدي العاملة، وأن تفي بمتطلبات الاقتصاد الوطني (الاماره، 1988).

ويعد التغيير في هيكل تكوين القطاعي للإنتاج القومي المؤشر الأول للتغيير الهيكلي في الاقتصاد القومي، وتشير الدراسات التاريخية إلى انتقال الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي فالقطاع الخدمي(الاماره، 1988).

تمتاز خصائص اقتصادات البلدان النامية بنوعين من الخصائص:

الأول: الخصائص المادية والاقتصادية وتشمل الاختلالات الهيكلية.

الثاني: الخصائص غير المادية أو تخلف البنيان الاجتماعي والحضاري والثقافي.

أما الاختلالات الهيكلية فتأخذ مظاهر عديدة:

أولاً: إخلال العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية وهذا يمكن إرجاعها إلى خاصتين أساسيتين وهما الانفجار السكاني من ناحية أو ضعف مستوى التراكم الرأسمالي من ناحية أخرى، مما يؤيد إلى المظهر الأول من مظاهر الاختلالات الهيكلية.

ثانياً: اختلال الهيكل الإنتاجي وهو نتيجة طبيعية للمظهر الأول للأختلال وهو الانفجار السكاني وانخفاض مستوى التراكم الرأسمالي.

ثالثاً: ظهور وشيوع البطالة المقنعة، وهي نتيجة لتفاعل مظاهر الاختلال الهيكلية.

أما تخلف البنيان الاجتماعي بما يشمله من النظم والعلاقات الاجتماعية والنظم السياسية والقيم السائدة والسلوك والعادات والتقاليد والاتجاهات، وهذه الهياكل تقف عائقاً للنمو والتقدم (محي الدين، 1972).

وبعد التراكم الرأسمالي والانفجار السكاني أهم مقومات التنمية والنمو في دولة ما، وبوجود تراكم رأسمالي كبير فإنه بالمقابل توجد مؤسسات وقطاعات كبيرة تستطيع استيعاب القوى العاملة الموجودة في الدولة والمتولدة في الانفجار السكاني، وكما أن الانفجار السكاني يعد الممول للقوى العاملة المحلية تركيبة ألعمريه لهرم الأعمار السكان يفرز نسبة قوة العمل من عدد السكان.

ويعد التراكم الرأسمالي هو نفسه الاستثمار المتراكم عبر الزمن، وبالطبع كلما زاد الاستثمار زاد التراكم الرأسمالي عبر الزمن، وأن زيادة الاستثمار يعني زيادة الإنتاج وهدف جهود المبذولة لتحقيق التنمية، حيث أن زيادة الإنتاج تعني زيادة الدخل القومي وزيادة الدخل الفردي الذي يعد مؤشرا لزيادة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وعليه فإن تدخل الحكومة من خلال سياساتها الاقتصادية يجب أن تحفز الاستثمار وتزيد الإنتاج، وحسب المدرسة الهيكلية لابد أن يكون الاستثمار موزع على كالقطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي بشكل متوازن أو بشكل يضع هيكل الناتج المحلي الإجمالي بشكل سليم.

وقبل الخوض في مسألة العمالة لا بد من الذكر إن الاستثمار يذهب باتجاهين أولاً: زيادة حجم أو عدد المؤسسات في كل قطاع، والثاني: تطوير القطاعات الاقتصادية وإدخال أساليب الإنتاج الحديثة في كل قطاع لضمان الكفاءة الإنتاجية لرأسمال المستثمر.

ونتيجة لزيادة عدد المشاريع لا بد من زيادة استخدام الأيدي العاملة في قطاع بشكل متوازن، في حين يؤثر الاتجاه الثاني في الكفاءة الإنتاجية وإنتاجية العامل يرفعها إلى أقصى درجاتها مما يعني الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج المتوفرة داخل الدولة.

وكما يجب أن ينظر إلى العمالة بشكل أخر ـهو تخريج العامل المؤهل والمدرب وامتلاكه مستوى متقدم من التعليم، وهذا مظهر اجتماعي وكما هو مظهر اقتصادي.

ولا بد أن يتضمن منطق سياسة التنمية مجموعة منسجمة من المفاهيم فضلا عن فكرة عن خواصها المتفق عليها، ولغرض دراسة تأثيرات قرار حكومي معين، فمن الضروري صياغة نموذج اقتصادي لكي يوضح لنا من جهة أهداف السياسة، ومن الجهة الأخرى، الوسائل التي يستخدمونها للتأثير على الاقتصاد، ويمكن توضيح هذا الأمر على النحو الأتي (تشينري، 1985):

أولاً: قد يكون هناك عدة سياسات موضوعة لتحقيق مجموعة الأهداف المطروحة ويفترض أن الحكومة المركزية تتصرف كفرد واحد يتخذ القرار، أو أن يتم اختيار وسال تحقيق سياسة منسقة عندما تكون القرارات مركزية.

ثانياً: إن أهداف سياسة التنمية تكون دائماً مزدوجة، فأما أن تكون كمية مثل تعظيم الدخل القومي أو نوعية مثل إعادة توزيع الدخل بين الأقاليم، وتعد الأهداف المزدوجة لسياسة التنمية أحد مظاهر خواصها الجوهرية وتتطلب دائماً تحليلاً أكثر دقة لغرض كشف علائقها الداخلية.

ثالثاً: وتشتمل رسائل السياسة الاقتصادية على الإجراءات التي تطبقها لحكومة لغرض تحقيق أهداف معينة، وقد تكون هذه الوسائل كمية أو نوعية، والوسائل الكمية يطلق عليها اسم أدوات وتحقق أهداف السياسة مباشرة مثل الإنتاج الحكومي

والاستثمار، أو بصورة غير مباشرة من خلال ردود المنشآت المستهلكين للضرائب والمساعدات.

أما الوسائل النوعية المؤثر في المتغيرات الاقتصادية مثل الإصلاح الزراعي أو الإجراءات المضادة للاحتكار.

الفصل الثالث:

المنهجية والإجراءات

الاقتصاد الأردني عبر المدة (1950 – 1970)

من الأمور المعروفة أن البلدان النامية ورثت أوضاعاً اقتصادية واجتماعية غاية من التخلف والتدهور والتشويه بفعل ما أصابها من قهر ونهب على يد القوى الأجنبية، والتي تمكنت من تقطيع أوصال البلدان المحتلة وتحويلها إلى كيانات قطرية منقوصة في تكويناتها، ومن ثم ربطها فرادى بالمصالح الإستعمارية، وعندما شرعت البلدان النامية بالقيام بمهام التنمية الاقتصادية فقد كان الهدف الذي يراودها هو الخلاص من حالة التخلف والتبعية، وتعديل هياكلها الاقتصادية المشوهة وبالتالي فقد كان عليها أن تعتمد إلى إعادة بنائها الاقتصادي باتجاه تعديل هذا البناء (الطعمة، 1987).

والأردن كغيره من البلدان النامية، ومنذ لحظة الاستقلال، جاهد للتخلص من تلك الأوضاع، وأصبحت طموحاته المعلنة تحقيق نمو متواصل في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وصولاً إلى الهدف الذي يريده، وهو التخلص من قيود التخلف وزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة التي تتضمن تصحيح الهيكل الاقتصادي للبلد.

وأصبحت الحكومات المتتالية في الأردن أكثر اهتماماً بسياسات تعزيز التنمية الاقتصادية، ولهذا الغرض تبنى الأردن برامج وخطط لتحقيق التنمية الاقتصادية. تتلخص وظائفها في تقديم منسق لأنواع مختلفة من السياسات، وحتى في حالة عدم تبني برامج كلية وشاملة، نجد أن حدود التدخل الحكومي وتنوعه في القرارات والإجراءات تؤثر في مجرى النشاط الاقتصادي إلى المدى البعيد وخاصة في حقل الاستثمار (تشيتري، 1980).

وقد أثرت التقلبات والتطورات الاقتصادية والسياسية التي مر بها الأردن منذ نشأته بصورة مباشرة في تركيب وطبيعة الاقتصاد الأردني وأحدثت تغيرات جوهرية

في هيكلة الاقتصادي، وتعد فترة الخمسينيات والستينيات فترة تأسيس المملكة كدولة ساعية للتنمية الاقتصادية، وواضعة جل اهتمامها لتحقيق الهدف المعلن بجانب أحداث استقرار اقتصادي وسياسي في مواجهة الأحداث الداخلية والخارجية المؤثرة.

إن مستوى النشاط الاقتصادي للفترة ما قبل (1950) كان ضعيف جداً، ويعزى ذلك للأسباب التالية:

"صغر حجم السوق، وانعدام الدراسات الاقتصادية والمسح الجيولوجي، وانخفاض مستوى معيشة السكان، وعدم توفر التمويل اللازم للاستثمار وقلة الطاقة الكهربائيه.. الخ" (المومني، حميدات، 1996، ص182).

وكانت فترة الخمسينيات إيذاناً بنهضة الصناعة في الأردن، فارتفع الدخل من قطاع الصناعة والتعدين من (2.5) مليون دينار عام (1954) (عثامنة، 1995) إلى (11.6) مليون دينار عام 1959، بسبب الظروف الإيجابية لتطور القطاع الصناعي منها نزوح الكفاءات والخبرات المدربة من الضفة الغربية وتدفق بعض رؤوس الأموال نتيجة قانون تشجيع الاستثمار لسنة (1955) وأنشأت الحكومة بنك الإنماء الصناعي بهدف تنمية القطاع الصناعي (المومني، حميدان، 1996) وشهد قطاع الصناعة والتعدين تحسناً في الكفاءة الإنتاجية، ورافق ذلك استغلال للطاقة الإنتاجية غير مستغلة. وقد ارتفعت مساهمة المواد الأولية الوسيطة المنتجة محلياً في الإنتاج الصناعي على حساب المستورد منها (عثامنة، 1995).

وقد ازداد التوظيف في القطاع الصناعي من (7.9) ألف عامل عام (1954) إلى حوالي (26.9) ألف عامل عام (1973)، واستطاع الأردن خلال فترة قصيرة تجاوز الصدمة السياسية والاقتصادية الناتجة عن احتلال فلسطين ودخول ثلاثة أرباع المليون مهاجر قسراً ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم القوى العاملة وزيادة العاطلين عن العمل وظهور ارتفاع حاد من ناحية عرض العمل أمام ضعف نمو الطلب على العمل لتصل معدلات البطالة خلال الخمسينيات إلى (16.5%) (زريقات، 1992).

ونتيجة الجهود الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية استطاع الأردن تجاوز هذه المحنة بخفض معدلات البطالة إلى (7.1%) عام (1961).

إلا أن صدمة عام (1967) ألحقت ضرر كبير في الاقتصاد الأردني وأدت إلى توقف زخم التنمية، بسبب ارتفاع تكاليف الدفاع والحشد العسكري، وتزايد المهاجرين قسراً مما رفع معدلات البطالة من جديد لتبلغ عام (1972) ما نسبته (14%) (زريقات، 1992).

بشكل عام يمكن حصر أهداف التنمية، وبخاصة التنمية الصناعية خلال الفترة إلى ما يأتي:

1. زيادة الدخل من القطاع الصناعي ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي
2. استغلال الطاقات غير المستغلة.
3. خلق فرص عمل وتحقيق توزيع جغرافي أفضل في توظيف الاستثمارات.
4. تحقيق أعلى درجات الترابط الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية.
5. زيادة الصادرات من السلع النهائية (عثامنة، 1995).

ولقد كان الأردن خلال فترة الخمسينيات والستينيات أمام مهام كبيرة تحتاج كل مهمة لوقت وجهد ومال لإنجازه، فلقد كان الأردن أمام ثلاث تحديات الأول المهاجرين قسراً و الثاني تحقيق التنمية الاقتصادية، والثالث الحشد العسكري ونفقات الدفاع من ناحية أخرى.

الاقتصاد الأردني عبر المدة (1970-1989):

النشاط الاقتصادي والسياستين المالية والنقدية (1970-1989)

تعد فترة السبعينيات مرحلة ازدهار لم يسبق لها مثيل وحققت معدلات نمو مرتفعة في الناتج القومي الإجمالي، وكذلك وضع الأردن خلال السبعينيات خطط لتحقيق نمو اقتصادي عالي وتحقيق التنمية الاقتصادية مثل الخطة الثلاثية للفترة (1973 – 1975) والخطة الخمسية للفترة (1976 – 1980). في حين يعد عقد الثمانينات نقطة

تحول في الاقتصاد الأردني، شهد خلالها تفاوت معدلات النمو الاقتصادي وتفاوت مستوى النشاط الاقتصادي.

وقد مر الاقتصاد الأردني في مسارات مختلفة أثرت على معدل النمو الاقتصادي، نتيجة الأحداث السياسية الخارجية والداخلية والأمور والإجراءات الاقتصادية، وواكبت تلك الأحداث عوامل النمو الديموغرافي.

ويأتي الجدول رقم (1) ليمثل بعض الإجراءات الحكومية الاقتصادية معبراً عنها متغيران يمثلان السياسة المالية والسياسة النقدية وهما الضرائب ويقصد بها الضرائب المباشرة وغير المباشرة. والآخر عرض النقود بالمعنى الواسع، وكما يبين الجدول متغير صافي تدفق الموارد (الصادرات – المستوردات)، في حين جاء متغير الناتج المحلي الإجمالي ليمثل النمو الاقتصادي ومستوى النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم (1)

الضرائب وعرض النقود والناتج المحلي الإجمالي وصافي تدفق الموارد(1970-1989) جميع الأرقام بالمليون

السنة	ناتج محلي إجمالي*	الضرائب	عرض النقود	صافي تدفق الموارد**
1970	1121.0	21.5	129.1	65.6
1971	1144.8	33.3	135.1	67.8
1972	1171.8	27.8	146.6	82.7
1973	1091.9	34.2	176.1	94.1
1974	1171.0	43.6	219.9	117.1
1975	1306.5	58.2	288.4	193.3
1976	1461.0	89.1	378.4	290.0
1977	1486.1	117.8	468.6	394.2
1978	1738.8	123.3	606.7	394.3
1979	1847.0	151.1	773.1	507.0
1980	2221.9	174.6	984.8	595.9
1981	2404.4	233.0	1179.9	878.5
1982	2515.3	263.1	1403.3	936.9
1983	2540.5	293.6	1615.2	943.2
1984	2593.7	305.4	1757.7	810.3
1985	2658.9	317.3	1874.8	819.1
1986	3388.5	209.2	2072.4	624.6
1987	3510.3	325.4	2372.2	666.8
1988	3419.8	372.4	2646.8	697.7
1989	2958.7	368.6	2971.1	695.9

المصدر: نشرات البنك المركزي السنوية من سنة 1972 - 1993.

(*) سنة الأساس 1995، 1995- 100%

(**) جميع الأرقام بالسالب.

يلاحظ من الجدول رقم (1) ما يلي:

أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة لسنة 1995 قد زاد بشكل مطلق من 1970 إلى عام 1989، حيث كان الناتج عام (1970) يساوي (1121) مليون دينار أردني وفي عام 1979 كان الناتج يساوي (1847) مليون دينار أردني، أي أن الناتج المحلي الإجمالي قد زاد خلال عقد التسعينات ما قيمته (726) مليون دينار أردني، وبالمتوسط لكل سنة (72.6) مليون دينار أردني. في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 1980 (2221.9) مليون دينار أردني وفي عام (1989) بلغ الناتج (2958.7) مليون دينار أردني، أي أن الناتج أعلى الإجمالي قد زاد في عقد الثمانينيات ما قيمته (729.8) وبالمتوسط من سنة (72.98) مليون دينار بكل سنة.

ويعد عقد السبعينيات أكثر استقراراً من عقد الثمانينيات حيث لم تحدث أي تغيرات كبيرة على الناتج المحلي الإجمالي، وكانت كل سنوات هذا العقد يوجد فيها ازدهار في الناتج المحلي الإجمالي إلا عام (1973) نتيجة الاحداث السياسية، في حين كان عقد الثمانينيات أكثر تفاوت وكان الناتج قد بلغ في سنة 1987 أعلى رقم له في كلا العقدين بما قيمته (3510.3) مليون دينار ، وكان قد انخفض الناتج في سنوات لاحقة له بسبب مشكلة فك الارتباط وغيرها من المشاكل الاقتصادية المرافقة الداخلية وفقدانه لثقته الخارجية بالاقتصاد الداخلي.

تعد السياسة المالية أهم السياسات الاقتصادية من حيث كثرة الاستخدام وفعالية الأداء خاصة للبلدان المتقدمة والنامية، مما لها تأثيرات مباشرة على النشاط الاقتصادي وخاصة على الاستثمار والإستهلاك والادخار، ويعد شقي السياسة المالية الإنفاق والضرائب وجهان لعملة واحدة تقريباً، تعد ضرائب مرآة لحجم الإنفاق ومؤثر مهم في الاستثمار والإستهلاك، ويبين الجدول رقم (1) مجموع الضرائب المباشرة وغير المباشرة في الاقتصاد الأردني.

ويلاحظ من الجدول أن حصيلة الضرائب ارتفعت من (21.5) مليون دينار عام 1970 إلى (151.1) مليون دينار عام 1979، أي زادت حصيلة الضرائب خلال عقد السبعينيات ما قيمته (129.6) مليون دينار، في حين كانت حصيلة الضرائب عام 1980 ما قيمته (174.6) مليون دينار وبلغت (368.6) مليون دينار في عام 1989، أي زادت حصيلة الضرائب (191) مليون دينار خلال عقد الثمانينيات.

تعد السياسة النقدية رديف للسياسة المالية في معالجة المشاكل الاقتصادية وتشوهات الاختلالات في الاقتصاد الأردني، ويعد سعر الفائدة وعرض النقود من أبرز أدوات السياسة النقدية المختلفة، وحيث أن سعر الفائدة في الأردن كان ثابت لفترة طويلة نسبياً فإن عرض النقود كان أداة أكثر تأثيراً في النشاط الاقتصادي.

ويلاحظ من الجدول السابق أن عرض النقود في عام (1970) كان (129.1) مليون دينار وقد ارتفع إلى غاية (773.1) مليون دينار في عام 1979 أي أن عرض النقود قد ارتفع بما قيمته (644) مليون دينار وبمتوسط (64.4) مليون دينار لكل سنة في حين كان عرض النقود عام 1980 قد وصل (984.8) مليون دينار، في حين زاد عرض النقود إلى (2971.1) مليون دينار في عام (1989) لإتباع سياسات نقدية توسيعية.

يعد صافي تدفقات الموارد وهو مصطلح استعمله بعض علماء المدرسة الهيكلية ليعبر عن حالة الميزان التجاري (صادرات – المستوردات)، وكانت أرقام الميزان التجاري في الأردن خلال عامي (1970 – 1989) بالسالب كون المستوردات الأردنية أكبر من صادراتها، ويعود ذلك لتركز الصادرات الأردنية في السلع الأولية والمواد الخام وكذلك ضعف كيان الصادرات، في حين كانت تركز المستوردات الأردنية خلال الفترة إلى عدة سلع أهمها السلع الرأسمالية والسلع الانمائية.

ومن خلال الجدول السابق نجد أن حجم العجز في صافي تدفق الموارد قد ارتفع من (65.6) مليون دينار في عام (1970) إلى (507) مليون دينار في عام (1979)، أن العجز قد زاد بما قيمته (450.4) مليون دينار، وقد وصل العجز عام (1980) إلى

جدول رقم (2)

تركيب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة (1970–1989) بمليون دينار

السنة	ناتج قطاع الزراعي*	ناتج قطاع الصناعي*	ناتج قطاع الخدمات*	ناتج قطاع الإنشاءات*
1970	113	129	823.2	55.8
1971	164.8	128.3	800.3	51
1972	170.5	134.4	807.7	59
1973	101.7	138.7	763.6	87.9
1974	146.4	166.7	733.3	81.2
1975	112.1	254.7	856.9	82.8
1976	144	276.8	937	102.7
1977	140.9	282.4	938.5	124.3
1978	184.9	320.2	1072.9	160.9
1979	95.6	363.8	1178	194.8
1980	172.6	458.2	1348.5	242.5
1981	131.9	529.6	1446	255.4
1982	175.9	549.7	1527.5	262.2
1983	224.9	496.5	1559.7	259.3
1984	194.5	560.8	1588	250.5
1985	227	550.9	1662.9	218.2
1986	183.9	585.9	2342.8	275.9
1987	242.5	630.3	2396.2	241.4
1988	205.9	593.5	2407.4	213
1989	188	661	1956.7	152.6

المصدر: نشرات البنك المركزي السنوية من سنة (1972 – 1993).

(*) سنة الأساس (1995)، (1995= 100%)

ويلاحظ من الجدول رقم (2) ما يلي:

أن ناتج القطاع الزراعي بالأسعار الثابتة قد ارتفع من (113) مليون دينار عام (1970) إلى (184.9) مليون دينار عام 1978 ولينخفض في عام 1979، ويعد حجم الناتج الزراعي منخفض بسبب استخدام الوسائل البدائية في الزراعة وعدم استغلال الأرض الزراعية على نحو جيد وكما يتأثر الناتج الزراعي بمعدلات الأمطار والتقلبات الجوية مما لا يظهر اهتمام الدولة بهذا القطاع، ارتفع الناتج الزراعي من (172.6) مليون دينار عام (1980) إلى (188) مليون دينار عام (1989)، أي ارتفع الناتج الزراعي بما قيمته (15.4) مليون دينار وهو رقم ضئيل خلال عشر السنوات، مما يبدي ضعف الاهتمام الحكومي بهذا القطاع وذلك بسبب زيادة التصحر وزيارة حجم البناء في الأراضي الزراعية.

يعد القطاع الصناعي جل اهتمام الأردن، وكانت الخطط والبرامج الموضوعة تهدف إلى زيادة حجم هذا القطاع وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، كما وأبدت مدارس واستراتيجيات التنمية الاقتصادية أهمية هذا القطاع كقطاع رائد لعملية التنمية الاقتصادية.

ويلاحظ من الجدول أن الناتج الصناعي بلغ (129) مليون دينار عام (1970) ليرتفع إلى (363.8) في عام (1979)، أي بزيادة ما قيمتها (234.8) مليون دينار، ويعود ذلك لاهتمام الخطط الموضوعة بزيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. ولقد تضاعف ناتج هذا القطاع خلال الثمانينات من (363.8) عام (1979) إلى (661) مليون دينار.

يعد قطاع الخدمات هو أكبر مساهم في الناتج المحلي خلال الفترة من بدايتها إلى نهايتها، ورغم أفكار مدارس النمو الاقتصادي وأفكار مدرسة المراحل في تطور الدول باعتبار أن كبر مساهمة قطاع الخدمات يعد صفة للدول المتقدمة، إلا أن الأمر مختلف في الأردن حيث إن ضخامة هذا القطاع لم يأت بعد تطور القطاعين الزراعي والصناعي وقوتهما في الناتج المحلي، بل نتيجة اختلالات وتشوهات في الاقتصاد

الأردني ونفسه أفرز هذه الصفة، حيث يعد قطاع الخدمات أكثر قطاعات تطوراً وخاصة في جانب الخدمات المصرفية.

يعد قطاع الإنشاءات مكون مهم في ناتج المحلي الإجمالي، وذلك للدور الذي يشغل من حتمية حدوثه نتيجة للتطور العمراني وبسبب زيادة عدد السكان الذين يبحثون عن المسكن.

ومن الجدول السابق يلاحظ تذبذب وعدم استقرار لزيادة في هذا القطاع بسبب طفرات النمو الإنشائي من سنة إلى سنة، وتعود زيادة هذا القطاع إلى حاجة والطلب عليها وليست نتيجة عوامل الربح المحفز لها، ويسير هذا القطاع على مبدأ الطلب يخلق العرض، كما يلاحظ أن ناتج القطاع الإنشائي قد ارتفع من (55.8) مليون دينار عام (1970) إلى (194.8) في عام (1979)، ويعود ذلك لتوسع المدن ومراكز المحافظات وزيادة عدد السكان، ويلاحظ أن بداية عقد الثمانينيات قد ارتفع الناتج الإنشائي ثم أخذ بالتذبذب وعدم الاستقرار لينتهي عند (152.6) مليون دينار في عام 1989 في نهاية العقد.

تطور العمالة في القطاعات الإنتاجية (1970-1989)

تعد العمالة والعمل من أهم مصادر النمو والتنمية في أي دولة، ويذهب عدد من المدارس الحديثة إلى أن هناك وفورات خارجية تأتي للمشاريع نتيجة تدريب وتطور كفاءة القوى العاملة في الدولة.

ويمكن القول بأن أسواق العمل الأردني قد مر بأحداث وتطورات نتيجة الأحداث الخارجية والداخلية نشأ عنها تغيرات في طبيعة وواقع سوق العمل، فقد أدت التطورات التي حدثت في السبعينيات أو خاصة تطور النشاط الاقتصادي وأحداث خطط تنموية ساعدت في أحداث تغيرات في النشاط الاقتصادي وتركيب الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الطلب الداخلي والخارجي على العمالة الأردنية إلى انخفاض مستويات البطالة إلى حد كبير (زريقات، 1992).

ويأتي الجدول رقم (3) ليبين حجم العمالة الكلية في الاقتصاد الأردني والتوزيع القطاعي للعمالة الأردنية عبر المدة (1970 – 1989).

ويلاحظ من الجدول رقم (3) ما يلي:

(1) عدد العاملين في الأردن قد زاد بشكل موازي مع الزمن وزيادة ناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فلقد بلغ عدد العمالة الكلية في الأردن (258.90) ألف عامل سنة (1970) وليزداد عدد العاملين خلال عقد السبعينات ليبلغ عددهم (391.1) ألف عامل عام (1979)، أي ازدادت العمالة خلال العقد بـــ (132.2) ألف عامل خلال عشر سنوات العقد، بمتوسط (13.2) ألفِ عامل لكل سنة.

ويلاحظ أن العمالة في القطاع الزراعي قد انخفضت من (50.2) ألف عامل سنة (1975) إلى (45.1) ألف عامل عام (1979)، ويعود ذلك لعدة أسباب:

1. هجرة من الريف إلى المدن.
2. انخفاض هامش الربح والأجور في القطاع الزراعي.
3. انتقال العمالة الزراعية إلى القطاعات الأخرى ذات الربح والأجور الأعلى.
4. توسع بالمدن على حساب الرقع الزراعية، وزياد التصحر.

في حين كانت العمالة في القطاع الصناعي الذي هو محط رعاية الدولة في عقد السبعينيات قد ارتفعت من (25.6) ألف عامل عام (1970) إلى (36.1) ألف عامل سنة (1979)، أي بزيادة مقدارها (10.5) ألف عامل وذلك بسبب توسع الإنتاج الصناعي وزيادة عدد المؤسسات والمصانع داخل الدولة.

جدول رقم (3)

تطور العمالة في القطاعات الإنتاجية (1970-1989) ألف عامل

السنة	العاملون في الاقتصاد	العمالة الزراعة	العمالة الصناعية	العمالة الخدمية	العمالة الإنشائية
1970	258.9	50.4	25.6	159.3	23.6
1971	267.8	49.1	26.2	169.3	24.1
1972	276.9	47.8	26.9	177.5	24.7
1973	296	49.8	29.4	188.5	28.8
1974	316.4	50.4	31.4	202.1	32.5
1975	338.1	50.2	32.8	218.1	36.2
1976	361.3	49.5	34.1	238.1	39.4
1977	371	48	34.8	244.7	43.4
1978	380.9	46.6	35.5	251.9	47
1979	391.1	45.1	36.1	259.4	50.8
1980	405.3	41.4	38.6	274.4	50.9
1981	418.4	39	42.2	284.5	52.5
1982	431.8	35.8	45.5	297.7	52.6
1983	445.3	32.8	48.7	311.1	52.7
1984	458.5	34.9	52	318.9	52.7
1985	472.3	36.9	55.1	328.5	51.9
1986	492.5	37.4	58.1	342.8	54.2
1987	509.3	37.7	62.1	356.2	53.4
1988	521.8	39.7	62.2	367	52.6
1989	523.5	37.7	61.8	373	51.8

1.مصدر البيانات: البنك المركزي الأردني، الكتاب السنوي لسنوات من 1972 – 1993.

2.عيسى إبراهيم وآخرون، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية الملكية، عمان، 1989.

ويلاحظ من الجدول أن العمالة في القطاع الخدمي قد استحوذت على نصيب الأسد من العاملين في الاقتصاد ككل كما استحوذت على حجم الناتج، حيث كانت العمالة في هذا القطاع تقدر بـــ (159.3) ألف عامل عام (1970) لتزداد إلى (259.4) ألف عامل عام (1979)، أي بزيادة مقدارها (100.1) ألف عامل خلال العقد بمتوسط (10) آلاف عامل لكل سنه.

في حين تضاعفت العمالة في القطاع الإنشائي خلال عقد السبعينيات حيث كانت (23.6) ألف عامل عام (1970) ولتصل إلى (50.8) ألف عامل سنة (1979).

كان عقد الثمانينات بالنسبة للعاملين في الاقتصاد مشابهة للعقد السابق، حيث ارتفع عدد العاملين من (405.3) ألف عامل سنة (1980) إلى (523.5) ألف عامل سنة (1989)، أي بزيادة مقدارها (118.2) ألف عامل خلال العقد بمتوسط (11.8) ألف عامل لكل سنة .

وكما تشابه العقدين بالنسبة للعمالة في القطاع الزراعي، حيث انخفضت العمالة في القطاع الزراعي من (41.4) ألف عامل عام (1980) إلى (37.7) ألف عامل عام (1989)، ويعود ذلك للأسباب المذكورة سابقاً.

في حين زادت العمالة في القطاع الصناعي تقريبا بثلثين حيث كانت العمالة (38.6) ألف عامل عام (1980) لترتفع إلى (61.8) ألف عامل عام (1989)، أي بزيادة (23.2) ألف عامل خلال العقد.

كما وارتفعت العمالة في القطاع الخدمي من (274.4) ألف عامل عام (1980) إلى (373) ألف عامل عام (1989) أي بزيادة مقدارها (98.6) ألف عامل خلال العقد.

فيما لم يطرأ تغيير كبير على العمالة في القطاع الإنشائي بشكل كبير خلال العقد فلقد كانت (50.9) ألف عامل عام (1980) لتصل إلى (51.8) ألف عام (1989) أي بزيادة ألف عامل فقط خلال العقد وبمتوسط مائه عامل لكل سنة، ويعود ذلك إلى قدرة العمالة والمؤسسات القائمة في القطاع الإنشائي بأداء الغرض منها وتنفيذ المشاريع المطروحة لتنفيذها وقدرتها على استيعاب الطلب على المساكن وتنفيذها، مما يعني

دخول أي مؤسسة جديدة يؤدي إلى التسبب في مزاحمة على العروض مما يؤثر على هامش الربح لكل المؤسسات داخل القطاع.

الاقتصاد الأردني عبر المدة (1990-2002)

النشاط الاقتصادي والسياسة الحالية النقدية (1990-2002)

تعد الفترة من عام 1990 إلى عام 2002 أكثر الفترات المتلاحقة والمتزاحمة بالأحداث والمنازعات والتغيرات التي أثرت على النشاط الاقتصادي وطبيعة السياسات المالية والنقدية المطروحة من قبل الحكومة الأردنية وكانت أهم الأحداث التي أثرت على النشاط الاقتصادي بالترتيب الزمني كما يلي:

1- حرب الخليج الثانية عام (1990) وما نتج عن ذلك من تأزمات على مستوى الإقليم والنشاط الاقتصادي فيه، وأثرت على القطاع السياحي بشكل ملحوظ، والذي يعد مورد هام للدخل في الأردن، كما أثرت على عرض العمل في الأردن نتيجة عودة الأردنيين بالخليج وهجرة العراقيين من العراق إلى الأردن، مما أدى إلى زيادة حجم البطالة في المملكة، كما وأثرت بشكل إيجابي على القطاع الصناعي والنقل في الأردن لسد حاجة القطر العراقي الشقيق نتيجة الحصار عليه.

2- تطورات السياسة على الساحة الفلسطينية نتيجة تحرك عملية السلام ودخول الأردن في عملية السلام مع إسرائيل، وانطلاق الانتفاضة الثانية في الأراضي المحتلة من جديد، الذي زاد من عدم الاستقرار السياسي في المنطقة.

3- دخول الأردن كعضو في منظمة التجارة العالمية (WTO) مما سيأثر على مستوى النشاط الاقتصادي، وجعل الاقتصاد الأردني أكثر انفتاحاً على العالم ودخول الأردن في حلبة العولمة.

4- فرض على الأردن خلال هذه الفترة برامج ووصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإصلاح الاختلالات في ميزان المدفوعات، مما أثر على طبيعة السياسات المالية النقدية المطروحة من قبل الحكومة.

5- انتقال جلالة المرحوم الملك حسين بن طلال باني النهضة الأردنية المعاصر إلى الرفيق الأعلى، وانتقال الملك إلى جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين وعلق الأردنيون الآمال بالملك الشاب الطموح، ودخول الأردن معترك حركة المعلومات والتكنولوجيا والإنترنت والاتصالات من أوسع أبوابها.

ولقد أثرت الأحداث السابقة على طبيعة النشاط الإقتصادي والسياسة المطروحة من قبل الحكومة الأردنية، لمواجهة التحديات المثقلة عليها والمحافظة على ما وصل إليه الأردن من إنجاز في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويأتي جدول رقم (4) ليبيين أرقام السياسات المالية من خلال متغير الضرائب وأرقام السياسات النقدية من خلال متغير عرض النقود وكما يبين الجدول متغير صافي التدفقات للموارد (الصادرات – المستوردات)، وجاء متغير الناتج المحلي الإجمالي ليمثل حجم النشاط الاقتصادي.

جدول رقم (4)

عرض النقود والضرائب والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وصافي تدفق الموارد للفترة

2002 – 1990

الأرقام بالمليون *

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الضرائب	عرض النقود	صافي تدفق الموارد**
1990	2802.1	492.1	3122.6	1113.6
1991	2756.4	401.5	3717.5	1111.8
1992	3019.3	639.3	4193	1461.7
1993	3259.7	643.4	4581.2	1585.2
1994	3694.6	694.4	4841.5	1362.4
1995	4153.6	757.9	5159.8	1347.1
1996	4029.7	840.9	5175.3	1753.4
1997	4182.1	798	5576.6	1605.1
1998	4300.4	858.6	6026.3	1434.5
1999	4309.1	884.2	6747.6	1323.7
2000	4587.7	961.9	7434.7	1898.6
***2001	5077.2	996.4	7866.1	1799.8
***2002	5131.1	1000.3	8419.1	1336.3

مصدر البيانات:

1- نشرات البنك المركزي السنوية من سنة 1991 – 2001.

2- نشرات البنك المركزي الشهرية لسنة 2003 لشهر شباط وآذار.

(*) سنة الأساس 1995، 1995= 100%

(**) جميع الأرقام بالسالب

(***)أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تقديرية، وباقي الأرقام أولية

ويلاحظ من الجدول رقم (4) ما يلي:

(1) أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد ازداد على نحو كبير خلال فترة التسعينات حيث كان (2802.1) مليون دينار سنة (1990) ليرتفع إلى (5131.1) مليون دينار سنة (2002)، وبلغت الزيادة خلال ثلاثة عشر سنة (2329) مليون دينار أي أن الناتج قد تضاعف خلال هذه الفترة ويعود السبب لاستفادة الأردن من اتساع السوق العراقي أمام المنتجات الأردنية والاعتماد على وسائل النقل الأردنية، وقد عدلت حركة النقل إلى العراق وزيادة التصدير إلى العراق الأثر السياسي والاقتصادي للأزمات الخانقة في المنطقة والتي أثرت على حركة السياحة وانخفاض مردوداتها.

(2) إن الضرائب قد أخذت اتجاه مثل اتجاه الناتج المحلي من خلال تضاعف حصيلة الضرائب خلال العقد، حيث كانت (492.1) مليون دينار عام (1990) لتصل إلى (1000.3) مليون دينار عام (2002)، أي بزيادة مقدارها (508.2) مليون دينار خلال ثلاثة عشر سنة.

(3) كما زاد عرض النقد خلال الفترة من (3122.9) مليون دينار عام (1990) إلى (8419.1) مليون دينار عام (2002)، أي بزيادة مقدارها (5296.5) مليون دينار، مما يعني أن الحكومة الأردنية قد استعملت سياسة نقدية توسعية.

(4) في حين كان حصيلة صافي تدفق الموارد قد ارتفع من (1113.6) مليون دينار عام (1990) إلى (1336.30) مليون دينار عام (2002)، أي قد ازداد العجز بالميزان التجاري بمقدار (222.7) مليون دينار خلال الفترة.

تركيب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبر المدة (1990 – 2002)

لقد تأثرت قطاعات الناتج الكلي الإجمالي بالأحداث التي حصلت في المنطقة، مما أثر على حجم الناتج لكل قطاع خلال الفترة، وكانت أكثر القطاعات تأثراً هما قطاع

الصناعة وقطاع الخدمات نتيجة للارتباط المباشر مع الأحداث السياسية والاقتصادية التي وقعت.

ويأتي جدول رقم (5) موضحاً تركيب الناتج المحلي الحقيقي من القطاعات الأربعة (الزراعة والصناعة والخدمات والإنشاءات) خلال الفترة (1990 – 2002).

ويلاحظ من الجدول رقم (5) أن الناتج الزراعي قد انخفض من (221.2) مليون دينار عام (1990) إلى (100) مليون دينار سنة (2000) ويعود ذلك لعدة أسباب منها إحصائيا ومنها اقتصادياً واجتماعياً، فأما الأولى يعود إلى أن تحويل الأرقام الجارية إلى أرقام ثابتة يأتي من خلال استخدام الرقم القياسي للأسعار، علماً أن الرقم القياسي يأتي لجميع السلع والخدمات المنتجة في حين أن الاختلاف في أسعار السلع الزراعية خلال الفترة هو ليس بفارق كبير عن أسعار سنة الأساس والسلع الزراعية وهذا الرقم لا يعبر عنه الرقم القياسي للأسعار، أما الأسباب الاقتصادية والاجتماعية فتم شرح بعضها.

وكما يلاحظ أن الناتج الصناعي قد ارتفع من (686.3) مليون دينار عام (1990) إلى (952.4) مليون دينار عام (2000)، أي بزيادة مقدارها (266.1) مليون دينار خلال العقد، أي أن الناتج زاد بمقدار الثلث تقريبا من الناتج.

كما ويلاحظ أن الناتج الخدمي قد سار على خطى الناتج المحلي الإجمالي فلقد تضاعف الناتج الخدمي وزاد من (1757.1) مليون دينار عام (1990) إلى (3384.8) مليون دينار عام 2000، أي بزيادة مقدارها (1627.7) مليون دينار خلال العقد.

في حين لم تكن الزيادة في الناتج الإنشائي خلال عقد التسعينات كبيرة فلقد ارتفع من (137.4) مليون دينار عام (1990) إلى (150.5) مليون دينار عام (2000)، أي بزيادة مقدارها (13.1) مليون دينار خلال العقد.

جدول رقم (5)

تركيب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة للفترة (1990– 2002)* بمليون دينار

السنة	ناتج القطاع الزراعي	ناتج القطاع الصناعي	ناتج القطاع الخدمي	ناتج قطاع الإنشاءات
1990	221.2	686.3	1757.1	137.4
1991	198.5	604.3	1810.4	143.2
1992	241.4	578.6	2031.1	168.5
1993	259.4	584.7	2224.7	190.9
1994	201.8	765.4	2419.9	307.3
1995	224.3	880.6	2704	344.7
1996	213.6	870.4	2623.3	314.3
1997	135.2	829	3013.6	204.4
1998	127.9	897.4	3102.1	172.9
1999	102	920	3132.9	154.2
2000	100	952.4	3384.8	150.5
2001	193.5	985	3537.9	260.2
**2002	195	997.3	3621.8	265

مصدر البيانات:

1. نشرات البنك المركزي الأردني، الكتاب السنوية من سنة 1992 – 2001.
2. نشرات البنك المركزي الشهرية لسنة 2003 لشهر شباط وآذار.

(*) سنة الأساس 1995، 1995= 100%

(**)أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تقديرية، وباقي الأرقام أولية.

تطور العمالة في القطاعات الإنتاجية (1990-2002)

كما أثرت الظروف السياسية الخارجية والداخلية والأحداث الاقتصادية المرافق لها على الإنتاج وتركيبته، وأثرت تلك الظروف والأحداث على تطور العمالة في الاقتصاد الأردني برمته والعمال في كل قطاع.

ويأتي الجدول رقم (6) ليبين عدد العاملين في الاقتصاد الأردني وعمالة كل القطاع خلال الفترة (1990 – 2002).

يلاحظ من جدول رقم (6) أن العاملين في الاقتصاد برمته قد تضاعف عددهم، حيث ارتفع عدد العاملين من (524.2) ألف عامل عام (1990) إلى (1047.3) ألف عامل عام (2000) أي زاد عدد العاملين خلال العقد بمقدار (523.1) ألف عامل، بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يلاحظ أن العمالة والناتج بالاتجاه نفسه والمعدل مما يدل على أن إنتاجية العامل الأردني ثابتة خلال العقد.

في حين كانت الزيادة في عمالة القطاع الزراعي بمقدار (10) ألف عامل خلال العقد التسعينات، وكانت الزيادة في القطاع الصناعي (102) ألف عامل خلال العقد التسعينات وذلك بسبب رواج السلع الصناعية الأردنية وخاصة صناعة الأغذية والأدوية التي كانت تذهب إلى سوق العراق الشقيق، وكانت الزيادة في عمالة القطاع الخدمي (393.9) ألف عامل، وكانت الزيادة في عمالة قطاع الإنشاءات (34.2) ألف عامل خلال عقد التسعينات.

ويلاحظ من الجدول أن زيادة العمالة في كل من القطاع الصناعي والخدمي تعدت الضعف بسبب انفتاح السوق العراقي أمام السلع والخدمات الأردنية وخاصة مصانع السلع الغذائية والأدوية والنقل، وتعلل الزيادة في قطاع الإنشاءات بسبب عودة الموطنين الأردنيين في الخارج والهجرة القسرية التي تعرض لها الشعب العراقي بسبب حرب الخليج الثانية وإقامة أغلبيتهم في الأردن.

جدول رقم (6)

تطور العمالة في القطاعات الإنتاجية للفترة 1990 – 2002 بالألف عامل

السنة	العاملين في الاقتصاد ككل	العمالة الزراعية	العمالة الصناعية	العمالة الخدمية	العمالة الإنشائية
1990	524.2	38.3	60.3	373.8	51.9
1991	525	40.8	64.3	393	54
1992	600	44.4	68.4	437	60
1993	657.2	42	74.3	494	46
1994	834.8	54.3	97.7	603.6	79.3
1995	836.2	57.7	107	587.8	83.6
1996	874.7	82.2	126	607	84.8
1997	884	68	141.4	590.5	84
1998	954.9	64.2	154.1	661	76.7
1999	1022.9	62.6	153.2	734.2	73.1
2000	1047.3	48.2	162.3	767.7	86.1
*2001	1107.1	53.4	131.1	664.6	82.8
**2002	1131.1	53.8	135.2	682.7	84.6

مصدر البيانات:

نشرات البنك المركزي نشرات سنوية ، 1992 – 2001

(*) أولية

(**) تقديرية

خطط التنمية الاقتصادية في الأردن

تبدأ عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية عندما يتولد لدى المجتمع القناعة والإيمان الكاملين بالحاجة إلى التغيير نحو الأفضل، وأنه لا بد من توفير الاستعداد الكافي للمشاركة الجادة والمساهمة التامة لإحداث وخلق كل ما تحتاج إليه عملية التخطيط من دعم مادي ومعنوي، فإن تحقيق التنمية الشاملة يحتاج إلى ما يمكن تسميته بالتعبئة الشاملة للموارد والإمكانيات المحلية من بشرية واقتصادية طبيعية، ويعد توفر الإرادة السياسية الملتزمة بعملية التنمية بمثابة حجر الأساس في جسم عملية التنمية (خميس، 1995).

لقد وضع الأردن كغيره من الدول النامية مجموعة من الخطط لتدعم إجراءات منسقة لتنفيذ برامج ومشاريع التنمية والتطوير، وبدأ الأردن بوضع خطط شاملة وجزئية لأجل حل مشاكل ومعوقات التنمية والمشاكل الطارئة التي تحصل في الأردن من فترة إلى فترة وكانت بداية الستينات هي بداية لخطط التنمية في الأردن.

وتعد الخطة الثلاثية التنموية (1963 – 1965) أول خطة اعتمدت، ثم حولت إلى خطة سباعية (1964 – 1970) ولم يكتب لهذه الخطة الاستمرارية بسبب حرب (1967)، ثم تلتها خطة تنموية ثلاثية (1973 – 1975) ثم تلتها خطة تنموية خماسية (1976–1980) ثم خطة خماسية ثانية (1981–1985). ثم جاءت خطة (1986–1990)، وليدخل الأردن مرحلة جديدة وهي تنفيذ برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات.

وحسب الفترة التي تقوم عليها الدراسة فإن خطة (1972–1975) هي الخطة الأولى التي سوف تؤخذ بالدراسة، ولقد جاءت هذه الخطة استئنافاً لمسيرة التنمية والتخطيط في الأردن وتعد هذه الخطة أولى مهام العملية التخطيطية للمجلس القومي للتخطيط وهدفت هذه الخطة إلى تحقيق ما يلي: (عريقات، 1997)

1. تطوير وتوسيع فرص العمل بحيث تزداد القوى العاملة بمعدل (4%) سنوياً.

2. زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يصل إلى (8%) سنوياً مع التركيز على تنشيط القطاع الزراعي (6.4%) والصناعي (13.3%) والخدمات (6.9%) سنوياً.
3. تطوير الخدمات الاجتماعية وخاصة في الأرياف والبوادي للحد من الهجرة إلى المدن.
4. زيادة اعتماد الموازنة على الموارد المالية المحلية.
5. الاستمرار في تدعيم ميزان المدفوعات والحد من زيادة العجز في الميزان التجاري.

وقد قدرت الخطة الاستثمارات الخطة بحوالي (179) مليون وبلغ نصيب الزراعة والري حوالي (15.5%) من مجمل الاستثمارات، وحصل قطاع الصناعة والتعدين على حوالي (14.6%) من المجموع. (عريقات،1995).

وتعد خطة التنمية الخمسية (1976 – 1980) ثاني الخطط من قبل المجلس القومي للتخطيط وقد تضمنت الأهداف التالية:

1. تحديد نمو في الناتج المحلي الإجمالي (12%) سنوياً، وقد توقعت الخطة نمواً سنوياً في الناتج الزراعي بمعدل (7%) ووضعت تدبير ات طموحة القطاع الصناعة والتعدين بمعدل سنوي (26%).
2. توزيع مكاسب التنمية.
3. تدعيم أهداف الخطط التنموية السابقة.

وقد قدرت الاستثمارات بحوالي (765) مليون دينار، وقد نجحت الخطة في تحقيق نسبة عالية من النمو فاقت ما كان متوقعاً لها (عريقات، 1995).

كما وهدفت الخطة الخمسية (1981–1985) إلى ما يلي:

1. تحقيق نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل (11%).
2. تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الإنتاج السلعي بحيث تصل الزيادة السنوية في هذه القطاعات إلى حوالي (15%).

3. تعزيز العمل الاقتصادي والتكامل التنموي العربي.
4. زيادة الإيرادات الحكومية في الموازنة العامة للدولة.
5. تخفيض نسبة العجز في ميزان السلع والخدمات مع الخارج.
6. تطوير قوة العمل وذلك بالتوسع في مجالات التعليم والتدريب ورفع مستوى المهارات المهنية (عريقان، 1995).

في حين كانت أهداف الخطة الخمسية (1986-1990)

1. تحقيق نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي (5.1%).
2. زيادة فرص العمل بحيث يتم توفير (2.1) ألف فرصة عمل.
3. زيادة المدخرات المحلية.
4. زيادة الإيرادات المحلية وترشيد الإنفاق الحكومي الجاري.
5. الحد من العجز في الميزان التجاري وذلك بزيادة الصادرات السلعية بمعدل نمو سنوي (7%) والصادرات الخدمية بمعدل نمو سنوي (5.4%) وترشيد المستوردات بحيث لا تتجاوز معدل نموها (2.7%) للسلع (2.8%) للخدمات.
6. تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك.
7. أحداث تغير في بنية الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الإنتاج السلعي (عريقات، 1995).

ويلاحظ أن خطط التنمية الأردنية الموضوعة منذ عام (1970) أخذت طابع أحداث تغيرات هيكلية في بنية وهيكل الاقتصاد الأردني وذلك عن طريق إجراء نمو في الناتج المحلي الإجمالي وتحسين فرص العمل وقوة العمل وتطوير نوعية قوة العمل، وإحداث تغيراً للأهمية النسبية لناتج قطاع الصناعة والتعدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وقد دخل الأردن في بداية التسعينات دوامة البرامج والوصفات الخارجية عن طريق البنك وصندوق النقد الدوليين، لتصحيح الاختلالات وتصويب أوضاعها، ومن أهم الاختلالات الموجودة في البلدان النامية: (دنديس 2000).

1. تفاقم عجز الموازنة العامة.
2. ازدياد عبء المديونية الخارجية.
3. تراجع نسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
4. تزايد الاستهلاك المحلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
5. تأزم وضع ميزان المدفوعات.
6. ارتفاع مستمر في الأسعار.
7. تفاقم معدلات البطالة.

أما أهداف برامج التصحيح الاقتصادي خلال فترة التسعينات فهي كالآتي (الفانك، 1992):

1. تحقيق نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة متزايدة سنوياً من (1 %) إلى (4.3%) (1998).
2. السماح بزيادة الاستهلاك سنوياً بالأرقام المطلقة ولكن بتخفيض الاستهلاك كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 90% عام (1991) إلى (79.5%) عام (1998).
3. زيادة الاستثمارات (التنبؤ الرأسمالي) بالأرقام المطلقة وبالنسبة من الناتج الإجمالي من (19.1%) عام (1991) إلى (23.1%) عام (1998).
4. زيادة الإيرادات المحلية للخزينة بأسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي لترتفع من (26.5%) عام (1991) إلى (30%) عام (1998).
5. تخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات قبل المساعدات من (23.7%) عام (1991) إلى صفر عام (1998).
6. وضع سقف للتوسع النقدي المحلي بحيث لا يزيد عن (9%) سنوياً.

تطور هيكل الاقتصاد الأردني (1970-2002)

إن التغيرات الهيكلية في التركيب الاجتماعي والاقتصادي للاقتصاد بشكل عام والإنتاج والعمالة بشكل خاص، بمثابة تهيئة وإعداد المجتمع للمساعدة والمشاركة في توفير المتطلبات الضرورية لتنفيذ برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية، وإن النجاح في تحقيق تغير هيكلي يمكن أن يكون عامل مساعداً في تعجيل التنمية وتوزيع مكاسبها.

فيما يلي أهم التغييرات الهيكلية التي حدثت في الاقتصاد الأردني:

الفترة من (1970-1979)

يأتي جدول رقم (7) ليبين الأهمية النسبية لناتج كل قطاع من قطاعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك من خلال خمسة نتائج لكل قطاع على الناتج المحلي الإجمالي.

ويلاحظ من جدول رقم (7) أن الأهمية النسبية لقطاع الخدمات هي الأكبر، هذا يعني أن قطاع الخدمات كان بشكل أكثر (60%) من حجم الاقتصاد الأردني خلال عقد السبعينيات.

في حين كان القطاع الإنشائي هو أقل مكون من مكونات الناتج المحلي الحقيقي من حيث الأهمية النسبية.

ويأتي الجدول رقم (8) ليبين الشق الثاني من الهيكل في عقد السبعينيات وهيكل العاملين في الاقتصاد الأردني، حيث تكون الأهمية النسبية لعمالة في قطاع معين هي عبارة عن قسمة عدد العاملين في القطاع على عدد العاملين في الاقتصاد ككل.

ويلاحظ من الجدول رقم (8) أن الأهمية النسبية للعمالة في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي أخذت بالانخفاض من سنة إلى أخرى بمعدلات قليلة جداً، وفي حين

كانت معدلات الأهمية النسبية لقطاعي الخدمات والإنشاءات تأخذ بالارتفاع البطيء من سنة إلى أخرى.

جدول رقم (7)

الأهمية النسبية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1970-1979)

السنة	AgQ	AiQ	AsQ	AhQ
1970	0.101	0.115	0.734	0.05
1971	0.144	0.112	0.699	0.045
1972	0.146	0.115	0.689	0.05
1973	0.093	0.127	0.699	0.08
1974	0.125	0.142	0.626	0.069
1975	0.086	0.195	0.656	0.063
1976	0.099	0.189	0.642	0.07
1977	0.95	0.19	0.632	0.084
1978	0.106	0.184	0.617	0.093
1979	0.052	0.197	0.632	0.105
1980	0.078	0.206	0.607	0.109

AgQ: الأهمية النسبية للناتج الزراعي.

AiQ: الأهمية النسبية للناتج الصناعي.

AsQ: الأهمية النسبية للناتج الخدمي.

AhQ: الأهمية النسبية للناتج الإنشائي.

قام الباحث بحساب جميع أرقام الجدول من خلال تقسيم ناتج كل قطاع على الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (8)

الأهمية النسبية للعمالة في قطاعات الناتج المحلي الإجمالي (1970-1979)

AhL	AsL	AiL	AgL	السنة
0.091	0.615	0.099	0.195	1970
0.09	0.632	0.098	0.183	1971
0.089	0.641	0.097	0.173	1972
0.097	0.637	0.099	0.168	1973
0.103	0.639	0.099	0.159	1974
0.107	0.647	0.097	0.148	1975
0.109	0.659	0.094	0.137	1976
0.117	0.66	0.094	0.129	1977
0.123	0.661	0.093	0.122	1978
0.13	0.663	0.092	0.115	1979
0.126	0.677	0.095	0.102	1980

AgL: الأهمية النسبية للعمالة الزراعية.

AiL الأهمية النسبية للعمالة الصناعية.

ASL: الأهمية النسبية للعمالة الخدمية.

AhL: الأهمية النسبية للعمالة الإنشائية.

قام الباحث بحساب جميع أرقام الجدول من خلال تقسيم العمالة في كل قطاع على العمالة الكلية.

ويلاحظ من الجدول رقم (8) أن قطاع الخدمات احتل أيضاً المركز الأول في الأهمية النسبية، في حين احتل القطاع الصناعي المركز الأخير من الأهمية النسبية للعمالة في كل قطاع إلى عاملين في الاقتصاد ككل.

من خلال الجدولين (7) و (8) يأتي الجدول رقم (9) ليبين الاختلال في كل قطاع من القطاعات الأربع الصناعة والزراعة والخدمات والإنشاءات، حيث يمثل الاختلال هنا الفرق بين الأهمية النسبية للناتج للقطاع والأهمية النسبية للعمالة في القطاع نفسه، في حين تمثل درجة الاختلال في هيكل الاقتصاد من خلال جمع مطلق الفروق للقطاعات الأربع.

جدول رقم (9)

الاختلال في هيكل الاقتصاد للفترة (1970-1979)

NBh	NBs	NBi	NBg	السنة
0.041	0.119	0.016	0.094	1970
0.045-	0.067	0.014	0.039-	1971
0.039-	0.048	0.018	0.027-	1972
0.017-	0.062	0.028	0.075-	1973
0.033-	0.013-	0.043	0.034-	1974
0.044-	0.008	0.098	0.063-	1975
0.039-	0.017-	0.095	0.038-	1976
0.033-	0.028-	0.096	0.035-	1977
0.031-	0.044-	0.091	0.016-	1978
0.024-	0.031-	0.105	0.064-	1979
0.016-	0.07-	0.111	0.024-	1980

NBg: درجة الاختلال للناتج الزراعي.

NBi: درجة الاختلال للناتج الصناعي.

NBs: درجة الاختلال للناتج الخدمي.

NBh: درجة الاختلال للناتج الإنشائي.

NB: درجة الاختلال في الاقتصاد ككل.

قام الباحث بحساب جميع أرقام الجدول من خلال الجدولين (7، 8).

ويلاحظ من الجدول رقم (9) ما يلي:

1. إن جميع أرقام قطاع الزراعة سالبه وهذا يعني أن نسبة العمالة في القطاع الزراعي إلى العاملين في الاقتصاد ككل أكبر من نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
2. إن جميع أرقام القطاع الصناعي موجبة وهذا يعني أن نسبة الناتج الصناعي أكبر ونسبة العمالة في القطاع الصناعي.
3. والآمر نفسه ينطبق على أرقام السنوات للقطاع الخدمي والإنشائي.

وتدل الأرقام الموجبة لكل قطاع على أن هناك كفاءة في استخدام العمالة في القطاع نسبياً بالمقارنة مع القطاعات الأخرى وهذا يعني أن إنتاجية العامل في القطاع ذو النسبة الموجبة أعلى من إنتاجية العامل في القطاع ذو النسبة السالبة.

الفترة (1980-1989)

ويأتي جدول رقم (10) ليبين الأهمية النسبية لناتج كل قطاع من قطاعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة.

ويلاحظ من الجدول (10) ما يلي:

إن قطاع الخدمات ما زال يشكل أكبر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأن القطاع حافظ على نسبته خلال العقود وزيادة طفيفة بلغت 6.1% خلال العقد الثمانينات في حين انخفضت مساهمة ناتج قطاع الإنشاءات بما نسبته 5.7% أي إلى النصف في حين حافظ قطاع الصناعة على نسبة خلال العقد وبزيادة بنسبة 1.7% وانخفضت مساهمة القطاع الزراعي بنسبة 1.4% خلال العقد .

ويلاحظ أن مساهمات القطاعات خلال العقد في الناتج المحلي الإجمالي بقيت غير مستقر خلال العقد مع تغيير طفيف في ارتفاعها.

ويبين الجدول رقم (11) مساهمة العاملين في القطاعات إلى العاملين في المملكة ككل خلال عقد الثمانينيات.

ويلاحظ من الجدول رقم (11) ما يلي:

أن القطاع الزراعي انخفضت نسبة مساهمة في حجم العاملين بالاقتصاد ككل وبنسبة أكبر من انخفاض نسبته في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3% في حين ارتفعت نسبة العاملين في القطاع الصناعي بمقدار 2.3% وكذلك نسبة العاملين في قطاع الخدمات بمقدار 3.6%، في حين انخفضت نسبة العاملين في قطاع الإنشاءات بنسبة 2.7%.

ويبين الجدول رقم (12) درجة الاختلال في القطاعات الاقتصادية ودرجة الاختلال في الاقتصاد ككل.

ويلاحظ من الجدول (12) أن القطاع الزراعي ما زال يواجه خللاً، حيث أن نسبة العمالة في القطاع الزراعي أكبر من نسبة ناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي في حين كانت نسب هيكل القطاع الصناعي سالبة، بين انخفاض الإنتاجية للعامل في القطاع الصناعي وانخفاض المستوى التكنولوجي المستخدم في القطاع الصناعي خلال العقد.

ويلاحظ أن نسب هيكل القطاع الخدمي كانت موجبة، أي أن نسبة الناتج الخدمي إلى ناتج المحلي الإجمالي أكبر من نسبة العاملين في قطاع الخدمي إلى العاملين بالاقتصاد ككل مما بين ارتفاع الإنتاجية للعامل نتيجة استخدام مستوى متقدم من التكنولوجيا في القطاع الخدمي.

وواجه قطاع الإنشاءات أرقام سالبة لنسب هيكل القطاع، مما يبين انخفاض الإنتاجية للعامل وعدم استخدام التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في القطاع.

جدول رقم (11)

الأهمية النسبية للعمالة في قطاعات الناتج المحلي الإجمالي (1980-1989)

AhL	AsL	AiL	AgL	السنة
0.126	0.677	0.095	0.102	1980
0.125	0.68	0.101	0.092	1981
0.122	0.689	0.105	0.083	1982
0.118	0.699	0.109	0.074	1983
0.115	0.696	0.113	0.076	1984
0.11	0.696	0.117	0.078	1985
0.11	0.696	0.118	0.076	1986
0.105	0.699	0.122	0.074	1987
0.101	0.703	0.119	0.076	1988
0.099	0.713	0.118	0.072	1989

AgL: الأهمية النسبية للعمالة الزراعية.

AiL: الأهمية النسبية للعمالة الصناعية.

AsL: الأهمية النسبية للعمالة الخدمية.

AhL: الأهمية النسبية للعمالة الإنشائية.

قام الباحث بحساب جميع أرقام الجدول من خلال تقسيم العمالة في كل قطاع على العمالة الكلية.

جدول رقم (12)

الاختلال في هيكل الاقتصاد للفترة (1980–1989)

NB	NBh	NBs	NBi	NBg	السنة
0.221	-0.024	0.111	-0.07	0.016-	1980
0.255	-0.038	0.119	-0.079	0.019-	1981
0.226	0.013-	0.113	0.082-	0.018-	1982
0.202	0.015	0.086	0.085-	0.016-	1983
0.205	0.001-	.0.103	0.083-	0.018-	1984
0.133	0.007	0.091	0.070-	0.028-	1985
0.111	0.022-	0.055	0.005-	0.029-	1986
0.116	0.005-	0.058	0.017-	0.036-	1987
0.11	0.016-	0.054	0.001	0.039-	1988
0.211	0.008-	0.105	0.051-	0.047-	1989

NBg: درجة الاختلال للناتج الزراعي.

NBi: درجة الاختلال للناتج الصناعي.

NBs: درجة الاختلال للناتج الخدمي.

NBh: درجة الاختلال للناتج الإنشائي.

NB: درجة الاختلال في الاقتصاد ككل.

قام الباحث بحساب جميع أرقام الجدول من خلال الجدولين (10،11).

الفترة من(1990-2002)

يأتي جدول رقم (13) ليبين الأهمية النسبية لناتج كل قطاع من قطاعات الناتج المحلي الإجمالي (1990-2002)

ويلاحظ من جدول رقم (13) ما يلي:

أن قطاع الخدمات حافظ على نسبته من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت الزيادة في نسبة الناتج الخدمي إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (7.9%) في حين انخفضت نسبة الناتج الزراعي بمقدار (3.1%)، وانخفضت نسبة الناتج الصناعي بمقدار (5.1%)، وحافظ ناتج قطاع الإنشاءات على نسبته في الناتج المحلي الإجمالي وزادت فقط بنسبته (0.3%) خلال عشر السنوات.

ويعلل الانخفاض في نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي رغم الزيادة المطلقة في حجم الناتج الصناعي إلى الارتفاع في الناتج الخدمي أكبر من الزيادة في الناتج الصناعي، وكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي - الذي يمثل مجموع القطاعات الإنتاجية أكبر من معدل الزيادة في الناتج الصناعي.

ويبين جدول رقم (14) مساهمة العاملين في كل قطاع إلى العاملين في الاقتصاد ككل خلال الفترة (1990-2002).

ويلاحظ من جدول رقم (14) ما يلي:

استمرار انخفاض نسبة العمالة الزراعية إلى العاملين في الاقتصاد ككل خلال الفترة والفترة السابقة، وقد انخفضت النسبة بمقدار (205%) في حين ارتفعت نسبة العمالة الصناعية إلى العاملين بالاقتصاد ككل بمقدار (0.05%) وهي نسبة ضئيلة وانخفضت نسبة العمالة في قطاع الخدمات بمقدار (10.5%) وانخفضت نسبة العمالة الإنشائية بمقدار (2.4%).

ويلاحظ من الجدول انخفاض الأهمية النسبية لكل القطاعات بالرغم من الارتفاع المطلق في عدد العاملين في كل قطاع. ويعود ذلك إلى أن معدل الزيادة في القطاعات

الأخرى المكونة للناتج المحلي الإجمالي وخاصة القطاع العام اكبر من معدل الزيادة في القطاعات السابقة ولزيادة التوظيف فيها بشكل كبير.

ويبين جدول رقم (15) درجة الاختلال في القطاعات الإنتاجية ودرجة الاختلال في الاقتصاد ككل للفترة (1990-2002).

ويلاحظ من جدول (15) أن القطاع الزراعي ما زال يعاني من خلل، مما يفرض على الدولة الاهتمام في إدخال الأساليب الحديثة في الزراعة وأقامة دورات إرشادية للعمالة الزراعية لرفع الإنتاجية للعاملين في القطاع الزراعي.

في حين استطاع القطاع الصناعي من رفع إنتاجية العامل في القطاع لتكون نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي أكبر من نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى العاملين في الاقتصاد ككل.

في حين كانت أرقام الاختلال في القطاع الإنشائي تدل على انخفاض الناتج الإنشائي وزيادة العمالة في القطاع.

كما ويلاحظ أن درجات الاختلال الهيكلي تراوحت بين (13.1%) إلى (27.2%) مما يشير إلى زيادة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الأردني خلال الفترة الحالية عن درجات الاختلال الهيكلي خلال عقد الثمانينات.

جدول رقم (13)

الأهمية النسبية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1990-2002)

السنة	AgQ	AiQ	AsQ	AhQ
1990	0.079	0.245	0.627	0.049
1991	0.072	0.219	0.657	0.052
1992	0.08	0.192	0.673	0.056
1993	0.08	0.179	0.682	0.059
1994	0.055	0.207	0.655	0.083
1995	0.054	0.212	0.651	0.083
1996	0.053	0.216	0.751	0.078
1997	0.032	0.198	0.721	0.049
1998	0.03	0.209	0.721	0.04
1999	0.024	0.214	0.727	0.036
2000	0.022	0.208	0.738	0.033
2001	0.038	0.194	0.697	0.051
2002	0.038	0.194	0.706	0.052

AgQ: الأهمية النسبية للناتج الزراعي.

AiQ: الأهمية النسبية للناتج الصناعي.

AsQ: الأهمية النسبية للناتج الخدمي.

AhQ: الأهمية النسبية للناتج الإنشائي.

قام الباحث بحساب جميع أرقام الجدول من خلال تقسيم ناتج كل قطاع على الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (14)

الأهمية النسبية للعاملين في كل قطاع (1990-2002)

AHL	ASL	AIL	AGL	السنة
0.099	0.713	0.115	0.073	1990
0.103	0.749	0.122	0.078	1991
0.1	0.728	0.114	0.074	1992
0.07	0.753	0.113	0.064	1993
0.095	0.723	0.117	0.065	1994
0.1	0.703	0.128	0.069	1995
0.097	0.649	0.144	0.094	1996
0.095	0.668	0.16	0.077	1997
0.08	0.692	0.161	0.067	1998
0.071	0.718	0.15	0.061	1999
0.082	0.733	0.155	0.046	2000
0.075	0.6	0.118	0.048	2001
0.075	0.604	0.12	0.041	2002

AgL: الأهمية النسبية للعمالة الزراعية.

AiL: الأهمية النسبية للعمالة الصناعية.

AsL: الأهمية النسبية للعمالة الخدمية.

AhL: الأهمية النسبية للعمالة الإنشائية.

قام الباحث بحساب جميع أرقام الجدول من خلال تقسيم العمالة في كل قطاع على العمالة الكلية.

جدول رقم (15)

الاختلال في هيكل الاقتصاد للفترة (1990–2002)

NB	NBh	NBs	NBi	NBg	السنة
0.272	0.006	0.13	0.086-	0.05-	1990
0.246	0.006-	0.097	0.092-	0.051-	1991
0.182	0.006	0.078	0.056-	0.044-	1992
0.163	0.016	0.066	0.07-	0.011-	1993
0.18	0.01-	0.09	0.068-	0.012-	1994
0.168	0.015-	0.084	0.052-	0.017-	1995
0.175	0.041-	0.072	0.043-	0.019-	1996
0.182	0.045-	0.038	0.053	0.046-	1997
0.153	0.037-	0.047	0.029	0.04-	1998
0.157	0.038-	0.064	0.009	0.036-	1999
0.131	0.024-	0.053	0.005	0.049-	2002
0.207	0.024-	0.097	0.076	0.01-	2001
0.202	0.023-	0.102	0.074	0.003-	2002

NBg: درجة الاختلال للناتج الزراعي.

NBi: درجة الاختلال للناتج الصناعي.

NBs: درجة الاختلال للناتج الخدمي.

NBh: درجة الاختلال للناتج الإنشائي.

NB: درجة الاختلال في الاقتصاد ككل.

قام الباحث بحساب جميع أرقام الجدول من خلال الجدولين (13,14).

الفصل الرابع:

عرض النتائج

يتناول هذا الفصل التحليل الاقتصادي القياسي من خلال النماذج القياسية التي سوف تتحقق من صحة الفرضيات الموضوعة، حيث يوجد هناك ثلاثة نماذج قياسية. النموذج الأول والثاني وضعا للتحقق من الفرضية الأولى في حين النموذج الثالث وضع للتحقق من الفرضية الثانية.

حيث تم تطبيق النموذج الأول والثاني على أرقام الأهمية النسبية للقطاعات المعينة من اجل إيجاد أثر السياسات المالية والنقدية على التغيير في هيكل الإنتاج وهيكل العمالة. والنموذج الأخير يطبق على درجة الاختلال (NB) للاقتصاد ككل لإيجاد أي السياستين أكثر فعالية في التغير الهيكلي المطلوب.

تحديد النماذج الاقتصادية القياسية المستخدمة بالدراسة

الأسس النظرية للنموذج القياسي:

تعد أساليب قياس التغيرات الهيكلية في القطاع الإنتاجي أحدى الأساليب العلمية المستخدمة في تقييم الأداء والنشاط الاقتصادي، ولقد كانت مساهمة (تشنري – سيركوين) العامل الرئيس في دراسة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد، وتضمنت دراسة (تشنري – سيركوين) العوامل الآتية التي تؤثر في التغيرات الهيكلية:

1. الدخل الفردي الحقيقي: يعد الدخل الفردي الحقيقي عامل حيوي للتغيرات الهيكلية في الطلب الكلي، إذ أن ارتفاع الدخل الفردي الحقيقي من شأنه زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يؤثر على حجم الاستثمارات التي تؤثر على مستوى الإنتاج العام وتوزيع العمالة وحجم العمالة المطلوبة نتيجة زيادة الاستثمارات.

2. حجم السكان: تعد زيادة عدد السكان ذات تأثير مزدوج في إحداث تغيرات هيكلية، حيث يتمثل التأثير الأول في زيادة الطلب الكلي الذي بدوره يؤثر على زيادة الإنتاج وزيادة الطلب على العمال، ويتمثل التأثير الثاني في زيادة عرض القوة العاملة وبالتالي تؤثر على معدلات الأجور السائدة في كل قطاع، ومن ثم تؤثر على تكاليف الإنتاج.

3. صافي تدفق الموارد: يعد صافي تدفق الموارد أحد العوامل المؤثرة في التغيرات الهيكلية، حيث يؤثر في جانب العرض من خلال تأثر المستوردات في إدخال نمط استهلاكي جديد وفي منافسة السلع والخدمات المحلية، وإدخال نمط استهلاكي جديد يشجع قيام مشروعات تنتج السلع والخدمات الجديدة، مما يحدث تغييرا في هيكل الإنتاج وتغيرات في هيكل الطلب والعرض.

ثانياً: المتغيرات المضافة على النموذج (تشنري – سيركوين):

تأتي إضافة متغيرات جديدة على نموذج (تشنري – سيركوين) لتعديل النموذج السابق ليتضمن متغيرات تمثل السياسة المالية والسياسة النقدية وتعد المتغيرات الأصلية في النموذج متغيرات طبيعية وخارجية تحدث تغييرات هيكلية، وفي حين تعد المتغيرات المضافة متغيرات داخلية ومصطنعة لدراسة أثر السياسات على التغيرات الهيكلية، حيث يمكن أن نحصل التغيرات الهيكلية في أي دولة نتيجة المتغيرات الخارجية أو المتغيرات الداخلية أو كلاهما معاً. وهذه المتغيرات المضافة هي:

1. عرض النقود: بيانات عرض النقود المستخدمة في النموذج هي بيانات عرض النقود بالمعنى الواسع، ويعد عرض النقود أداة من أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها الحكومة في إجراء الإصلاحات وتنفيذ الخطط والبرامج الاقتصادية، وتشير أرقام عرض النقود عبر مدة الدراسة على حدوث تغيرات سنوية في عرض النقود، وهذه السياسات وضعت لتحقيق التنمية الاقتصادية، وربما أحدثت تغيرات هيكلية عبر مدة الدراسة.

2. الضرائب: بيانات الضرائب المستخدمة في النموذج هي مجموع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتعد الضرائب أداة من أدوات السياسة المالية وعامل رئيسي في تحديد التوازن العام في الاقتصاد، وتستخدم الضرائب لتمويل الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري مما يؤثر على زيادة الطلب الكلي ومن ناحية أخرى تقليل الضرائب على الإنفاق الخاص مما يؤثر على تقليل الطلب الكلي، ولكن نمط نفقات الدولة يؤثر بفعالية في تطور قطاع معين، وتعد الضرائب أداة تنفيذ للخطط والبرامج الاقتصادية.

النماذج الاقتصادية القياسية

تم تصميم ثلاثة نماذج قياسية للتحقق من فرضيات الدراسة، حيث تم وضع دالتين لتحقيق من الفرضية الأولى ودالة للتحقيق من الفرضية الثانية، وذلك على النحو التالي:

دوال الفرضية الأولى:

$$Ln\ AXL = b_1 + b_2 Lny + B_3\ Ln\ pop + B_4\ Ln\ M + B_5\ Lnt + B_6\ LnF$$

$$Ln\ AXQ = b_1 + b_2 Lny + B_3\ Ln\ pop + B_4\ Ln\ M + B_5\ Lnt + B_6\ LnF$$

حيث AXQ = الأهمية النسبية لناتج القطاع المعني إلى الناتج المحلي الإجمالي.

حيث AXL = الأهمية النسبية للعاملين في القطاع المعني إلى العاملين في الاقتصاد ككل.

حيث X = g = قطاع الزراعي.

i = قطاع الصناعي.

s = قطاع الخدمات.

h = قطاع الإنشاءات.

دالة الفرضية الثانية

$$Ln\ NB = b_1 + b_2\ Lny + B_3\ Ln\ pop + B_4\ Ln\ M + B_5\ Ln\ T + B_6\ LnF$$

تقدير نماذج الاقتصاد القياسي المستخدمة

وجاءت تقديرات النماذج السابقة حسب الأتي:

أولا: تقدير النموذجان الأول والثاني:

أ. القطاع الزراعي:

1. Ln AgL =

-1.3 +0.2LnPop+0.04 Ln F-0.03 Ln Y-0.96 Ln M-0.01Ln T

(3.33) (2.06) (2.33) (2.07) (2.08)

F=55.06 R^2=0.911 D-W=0.67

2. Ln AgQ =

21.31-1.98Ln Pop-0.256 Ln F-1.66 LnY+0.39 Ln M +0.29 Ln T

(2.87) (2.33) (2.19) (2.55) (2.52)

F=15.16 R^2=0.737 D-W=1.699

ب. القطاع الصناعي:

3. Ln AiL =

-6.22+0.4 Ln Pop-0.106 Ln F+0.19 Ln Y-0.004Ln M+0.05Ln T

(2.02) (2.12) (2.12) (2.33) (2.22)

F=16.455 R^2=0.753 D-W=0.771

4. Ln AiQ =

2.27-0.51 Ln Pop+0.21 LnF-0.312 LnY+0.042 LnM+0.099Ln T

(2.11) (1.90) (2.22) (2.66) (2.87)

F=24.34 R^2=0.810 D-W=1.18

ج. القطاع الخدمي:

5. Ln AsL =

2.95-0.35LnPop-0.007LnF-0.24LnY+0.15LnM+0.0012Ln T

(3.22) (2.32) (2.68) (2.78) (2.08)

F=7.33 R^2=0.57 D-W=1.22

6. Ln AsQ =

-3.1+0.3 Ln Pop-0.088Ln F+0.14 Ln Y+0.015 LnM-0.048 Ln T

(3.32) (2.09) (1.94) (2.15) (2.11)

F=14.91 R^2=0.73 D-W=1.85

د. القطاع الإنشائي:

7. Ln AhL =

1.07-0.63 Ln Pop+0.26 Ln F+0.075 Ln Y-0.04Ln M-0.05 Ln T

(2.64) (2.40) (2.32) (3.32) (3.26)

$$F=16.11 \quad R^2=0.701 \quad D\text{-}W=1.479$$

8. Ln AhQ =

$$0.99-1.058 \ Ln\ Pop+0.51\ Ln\ F+0.46\ Ln\ Y-0.27\ Ln\ M+0.07\ Ln\ T$$

(1.95) (2.03) (2.65) (3.54) (3.43)

$$F=11.27 \quad R^2=0.676 \quad D\text{-}W=1.28$$

ثانيا: تقدير النموذج الثالث

9. Ln NB =

$$0.48-0.09\ Ln\ Pop+0.46\ Ln\ F-0.42Ln\ Y+0.19\ Ln\ M-0.53\ Ln\ T$$

(0.14) (1.56) (0.80) (0.59) (1.04)

$$F=1.31 \quad R^2=0.195 \quad D\text{-}W=1.295$$

تفسير نتائج النماذج الاقتصاد القياسي المقدرة

يلاحظ من تقدير إن هناك نماذج مقبولة إحصائيا ونماذج مرفوضة إحصائيا، حيث تم رفض معادلة رقم (1) ومعادلة رقم (3) بسبب وجود مشكلة الارتباط الذاتي D-W، وكذلك رفضت المعادلة رقم (9) بسبب عدم معنوية النموذج.

وقد كانت معظم نتائج اختبار D-W في منطقة عدم الحسم (عدم القبول أو الرفض)، وتم قبول هذه النتائج بعدم وجود مشكلة في قبول النموذج(الحيالي، 1991) بسبب عدم تأثير الكبير لمشكلة الارتباط الذاتي على معنوية النموذج ومعنوية المعالم المقدرة، كون معنوية النموذج والمعالم عالية وتدل على وجود علاقة.(Koutsoyiannis, 1991)

أولا : تفسير النماذج المعنوية

يلاحظ من المعادلة رقم (1) إن العلاقة بين AgL وعدد السكان طردية وكذلك مع صافي التدفق الخارجي، في حين كانت عكسية مع الدخل الفردي. وإن أكثر متغير اثر على AgL هو عدد السكان ثم الدخل الفردي، أما من خلال المفاضلة بين السياستان المالية والنقدية كانت السياسة المالية أفضل من السياسة النقدية حسب قيم المعالم المقدرة.

يلاحظ من المعادلة رقم (2) إن العلاقة بين AgQ وعدد السكان طردية وكذلك مع صافي التدفق الخارجي ومع الدخل الفردي. وإن أكثر متغير اثر على AgQ هو عدد

السكان ثم الدخل الفردي، أما من خلال المفاضلة بين السياستان المالية والنقدية كانت السياسة النقدية أفضل من السياسة المالية حسب قيم المعالم المقدرة.

يلاحظ من المعادلة رقم (3) إن العلاقة بين AiL وعدد السكان طردية وكذلك مع الدخل الفردي، في حين كانت عكسية مع صافي تدفق الموارد. وإن أكثر متغير اثر على AiL هو عدد السكان ثم الدخل الفردي، أما من خلال المفاضلة بين السياستان المالية والنقدية كانت السياسة المالية أفضل من السياسة النقدية حسب قيم المعالم المقدرة.

أما المعادلة رقم (4) فتبين إن العلاقة بين AiQ وعدد السكان عكسية وكذلك مع الدخل الفردي، في حين كانت طردية مع صافي تدفق الموارد. وقد كان أيضا عدد السكان الأكثر تأثيرا على AiQ ثم الدخل الفردي ، في حين كانت السياسة المالية أكثر تأثيرا من السياسة النقدية حسب قيم المعالم المقدرة.

كما يلاحظ للمعادلة (5) إن العلاقة بين AsL وعدد السكان عكسية وكذلك مع صافي التدفق الخارجي ومع الدخل الفردي. وكان عدد السكان أيضا الأكثر تأثيرا على AsL ثم الدخل الفردي وكانت السياسة النقدية أفضل من السياسة المالية.

أما للمعادلة رقم (6) إن العلاقة بين AsQ وعدد السكان طردية وكذلك مع الدخل الفردي، في حين كانت عكسية مع صافي تدفق الموارد. قد كان أيضا عدد السكان الأكثر تأثيرا على AsQ ثم الدخل الفردي وكانت السياسة المالية أفضل من السياسة النقدية.

أما للمعادلة رقم (7) إن العلاقة بين AhL وعدد السكان عكسية، في حين كانت طردية مع صافي تدفق الموارد ومع الدخل الفردي، وقد كان عدد السكان الأكثر تأثيرا على AhL ثم جاء صافي التدفق الموارد ثانيا من حيث التأثير وكانت السياسة المالية أفضل من السياسة النقدية.

أما للمعادلة رقم (8) إن العلاقة بين AhQ وعدد السكان عكسية، في حين كانت طردية مع صافي تدفق الموارد ومع الدخل الفردي، فلقد كان أيضا عدد السكان الأكثر

تأثيرا على AhQ ثم صافي تدفق الموارد وكانت السياسة النقدية أفضل من السياسة المالية.

ثانيا: النماذج غير المقبولة:

كانت النماذج غير المقبولة أو غير المعنوية هي معادلة رقم (1) و معادلة رقم (3) اللتان تمثلان نسبة العمالة في القطاع الزراعي إلى العمالة الكلية (AGL) ونسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى العمالة الكلية (AIL)، ومعادلة رقم (9) التي تمثل درجة الاختلال في الاقتصاد الأردني.

وتم استخدام أكثر من محاولة للخروج بنموذج معنوي، حيث تم إعادة تقدير معادلات (1) و(3)و(9) حسب معادلة الانحدار المتعدد العادي، ذلك كما يلي:

1. $AgL = b_0 + B_1\,Pop + B_2\,F + B_3\,Y + B_4\,M + B_5\,T$
3. $AiL = b_0 + B_1\,Pop + B_2\,F + B_3\,Y + B_4\,M + B_5\,T$
9. $NB = b_0 + B_1\,Pop + B_2\,F + B_3\,Y + B_4\,M + B_5\,T$

ولكن كانت النتائج تقدير النماذج السابقة غير معنوي بسبب بقاء مشكلة الارتباط الذاتي في المعادلة (1) و(3) وعدم معنوية (F) في المعادلة التاسعة. ولم تفد أيضا محاولة استخدام معادلات النمو للخروج بنتيجة جيد.

لذلك سوف يستخدم اختبار السببية لبيان اثر كل من السياسة المالية والسياسة النقدية على AGLو AILو NB.

اختبار السببية (The Causality Test)

تعرف السببية في حالة وجود متغيرين X وY على إنها (المتغير X يسبب المتغير Y إذا كان التباطؤ الزمني للمتغير X يملك طاقة تنبؤيه إضافية على المتغير y عند إضافة التباطؤ الزمني للمتغير X إلى التباطؤ الزمني لقيم Y نفسه). ولتحديد اتجاه السببية يتم عادة استخدام اختبار جرينجر للسببية (Granger Causality Test). (Granger. (Newbold.1986

وتم الاستعانة ببرنامج (RATs) لتطبيق اختبار عدد فترات التباطؤ (Lags)، وكما تم اختبار البيانات من ناحية الاستقراريه، ووجدت أنها مستقرة من الدرجة الأولى (I)، وبالتالي فان النموذج متكامل من الدرجة الأولى، ولذلك لا داعي لأخذ الفرق الأول في الاختبار.

وفي هذه الدراسة النماذج التالية:

$$Y_{t,j} = [NB_{t,j} \quad M_{t,j}]'$$

ولمعرفة فيما إذا كان M يسبب NBيتم تقدير المعادلة التالية:-

$$NB = \sum_{i=1}^{6} a_i NB_{t-i,j} + \sum_{i=1}^{6} \beta_i M_{t-i,j} + U_t$$

حيث تكون الفرضية الصفرية

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 \ldots = \beta_p = 0$$

بينما تكون الفرضية البديلة

$$H_0: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \ldots \neq \beta_p \neq 0$$

فإذا لم ترفض الفرضية الصفرية فان M لا تسبب.NB ولاختبار هذه الفرضية من الممكن استخدام اختبارF والذي يحسب كالتالي:

$$F = \frac{(RSS_R - RSS_{UR})/q}{RSS_{UR} / (n-m)}$$

حيث (RSS) مجموع مربعات الانحرافات غير المفسرة، (q) عدد المعلمات التي يتم تقييدها في الفرضية الصفرية، (m) عدد المعلمات في الفرضية البديلة، (n) عدد المشاهدات، (UR) الانحدار غير المقيد (Unrestricted Regression)، (R) الانحدار المقيد (Restricted Regression) الذي يفترض كل من ($\beta_1, \beta_2, \beta_3 \ldots, \beta_p$) تساوي صفر ، ولذلك يصبح النموذج كالتالي في ظل النموذج المقيد:

$$NB_{t-i,j} = \sum_{i=1}^{P} a_i NB_{t-i,j} + U_t$$

فإذا قبلت الفرضية الصفرية فان هذا يعني أن M لا تسبب NB، أما إذا تم رفضها فيكونM يسبب NB.

وكما ذكر سابقا يعتبر اختبار جرينجر (Granger) للسببية من الاختبارات الشائعة الاستعمال الذي يمكن بواسطته تحديد اتجاه السببية بين عرض النقود ودرجة الاختلال أو العكس من درجة الاختلال إلى عرض النقود، أو إن تكون تبادلية أي إن كلا المتغيران يؤثران على بعضهما، أو أن لا تكون هنالك علاقة سببية بينهما. وعند تطبيق هذا الاختبار عند فترات تباطؤ (6) وبذلك تكون المعلمات المقيدة (6) وعدد معلمات النموذج (12)، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول(16) فمن خلال مقارنة القيمة المحسوبة لــ(F) (بالقيمة المطلقة) مع الجدولية (بالقيمة المطلقة)، فان كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية في الاتجاهين، مما يعني وجود علاقة السببية وهي علاقة تبادلية أي أن كل منهما يسبب الأخر.

الجدول رقم (16)

نتائج اختبار السببية

اتجاه السببية	قيمة المحسوبة لـF	قيمة الجدولية لـF	نتيجة السببية
N B ← M	8.67	2.66	Mتسبب NB
N B → M	10.62	2.66	NBتسبب M
AgL← M	26.21	2.66	M تسبب AgL
AgL→ M	1.06	2.66	AgLلا تسبب M
AiL← M	288.2	2.66	Mتسبب AiL
AiL→ M	265.85	2.66	AiL تسبب M
N B ← T	3.43	2.66	Tتسبب NB
N B → T	6.05	2.66	NB تسبب T
A g L ← T	0.45	2.66	Tلا تسبب AgL
A g L → T	3.44	2.66	AgL تسبب T
A i L ← T	3.43	2.66	Tتسبب AiL
A i L → T	0.39	2.66	AiLلا تسبب T

جميع أرقام الجدول من تحليل الباحث لبيانات المدخلة من خلال البرنامج الإحصائي (RATs)

يلاحظ من الجدول رقم (16) السياسة المالية تسبب تغير في درجة الاختلال في الاقتصاد الأردني وهي أيضا علاقة تبادلية بينهما وكذلك الأمر بالنسبة إلى السياسة النقدية حيث إنها تسبب تغيير في درجة الاختلال وكذلك العلاقة تبادلية بينهما.

ويظهر بالجدول أن السياسة المالية تسبب تغير في نسبة العمالة في القطاع الصناعي ولا تسبب في التغير في نسبة العمالة في القطاع الزراعي. أما السياسة النقدية فهي تسبب تغير في كلا النسبتين.

تفسير نتائج التحليل

يلاحظ مما سبق أن عدد السكان كان الأكثر تأثير وبشكل مطلق على نسب هيكل الاقتصاد الأردني ثم الدخل الفردي وجاء ثالثا صافي تدفق الموارد، في حين كانتا السياستان المالية والنقدية في المراكز الأقل تأثيرا على النسب الهيكلية.

أن عدد السكان يمثل من ناحية قوة وعرض العمل فان أي زيادة في عدد السكان سوف يصحبها تغيير في نسب العمالة القطاعات. ومن ناحية أخرى يمثل عدد السكان حجم الاستهلاك مما يؤثر على الناتج في كل قطاع. والأمر كذلك بالنسبة إلى الدخل الفردي حيث انه يعد أجورا للعمال مصدر جذب لها ومن ناحية أخرى يعد طلب على الناتج المحلي الإجمالي.

إن هذه النتائج تتفق مع النتائج المتحصل عليها في الدراسات السابقة (دراسة تشينري(1960)، ودراسة الطلافحة(1993))، حيث كان عدد السكان والدخل الفردي وصافي تدفق الموارد هي المؤثرة في إحداث التغيير الهيكلي. كما واتفقت النتائج المتحصل عليها مع الواقع حيث لم تكن السياسات الاقتصادية الموضوعة في الأردن مقرره لإحداث تغيير هيكلي أو إن تأخذ بعين الاعتبار إحداث تغيير هيكلي. بل كانت لأحداث تنمية اقتصادية أو لتصحيح وكحل مشكلة تظهر في الاقتصاد الأردني.

الفصل الخامس:
مناقشة النتائج والتوصيات

النتائج:

لقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة استنتاجات في هذا المجال والتي يمكن إن تشكل مضامين أساسية للسياسة الاقتصادية المستقبلية:

1. إن معيار التنمية والتخلف لدولة من الدول بأنها أفضل من دولة أخرى يمكن إن يكون في المدى الذي وصلت إليه الدولة في أنجاز التغييرات الهيكلية، فالأرقام القياسية والنسب المئوية للتغيير الهيكلي يمكن إن يتضمن حصص كل القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك خصص الاستخدام من العمالة للقطاعات.
2. إن التغيير الهيكلي عادة ما يرافق زيادة عدد السكان وتغيير في الدخل الفردي.
3. إن دول النامية وخاصة الصغيرة يمكن إن تحقق تغييرا هيكليا أو تحولا اقتصاديا إذا تمكنت من تحقيق نسب عالية من التجارة الخارجية.
4. إن السياسة الاقتصادية الكلية في الأردن لم تأخذ بعين الاعتبار التغيير الهيكلي كمفتاح ومساعد للتنمية الاقتصادية. حيث لم تتضمن الخطط التنموية أو برامج التكييف الهيكلي أو الوصفات الدولية أي بند على أهمية التغيير الهيكلي أو اتخاذ قرارات بشان تغيير نسبة قطاع إلى الناتج المحلي صراحة.
5. لم تأخذ السياسات الاقتصادية المتعاقبة القطاعات الاقتصادية ككل بل تعاملت معها منفردة.
6. غفلت السياسات الاقتصادية عن إن مردود العمل يجب إن يكون متساوي في القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى زيادة العمالة في القطاع الذي يكون فيه مردود العمل عالي. حيث لوحظ إن درجة الاختلال للقطاعات أظهرت إن

القطاع الزراعي ذو درجة اختلال سالبة أي إن مردود العمل في هذا القطاع منخفضة.

التوصيات :

اتساقا مع النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، فان هذه الدراسة توصي بما يلي :

1. إجراء التقويم المستمر لعمل الوحدات الإنتاجية للوقوف على مدى كفاءة هذه الوحدات في تحقيق أهدافها، من خلالِ مؤشرات كفاءة الأداء وغيرها من المؤشرات للكشف عن وصول هذه الوحدات إلى مستوى وفورات الحجم.
2. إن يضع الأردن استراتيجيات التصنيع والإنتاج الكفوء والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والإنتاج بالجودة العالية.
3. على الأردن إن يعمل على نقل واستحداث التكنولوجيا إلى الوحدات الإنتاجية وخاصة قطاع الزراعة والصناعة، بما يتناسب مع حجم الدولة وكثافة الموارد المتاحة فيها.
4. رفع المستوى التعليمي والمهني للعمال في الوحدات الإنتاجية ولقوى العمل في المستقبل، لتحقيق وفورات خارجية للوحدات الإنتاجية للوصول إلى الحجم الأمثل والجودة العالية في الإنتاج.
5. ضرورة وضع خطط للنشاط التجاري الخارجي وخاصة الجانب التصديري منه، حيث كان متغير صافي تدفق الموارد الذي يمثل الميزان التجاري في المركز الثالث بالتأثير في التغييرات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية والعمالة في كل قطاع.
6. ضرورة وضع خطط وبرامج تنموية متناسبة مع حجم الأردن وموارده وطبيعة هيكله الاقتصادي، وتنفيذ سياسات مالية ونقدية متناسقة تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل متوازن.

7. استخدام خطط طويلة الأجل وتقسيم أهدافها في خطط متوسط الأجل وقصيرة الأجل، ليكون التغيير في النشاط الاقتصادي محسوب ومخطط له وليس عشوائيا .

8. العمل على استغلال جميع الأراضي الزراعية ومضاعفة الإنتاج بالأراضي المزروعة، وتطوير العمال الزراعيين وإعطاءهم دورات وإرشادات زراعية وتزويدهم بالمعدات الحديثة والمبيدات وغيرها الحديثة.

9. إعادة النظر في سياسات توزيع المشروعات وبخاصة في الأقاليم الفقيرة من اجل تحسين الحياة الاقتصادية فيها وعدم تمركز المشروعات في العاصمة .

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية

إبراهيم، عيسى وآخرون، (1989)، واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، قاعدة البيانات الجمعية العلمية الملكية، عمان، الأردن.

الإمارة، شعبان، (1988)، جهود التنمية في العراق في تعديل الهيكل الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة البصرة، العراق.

أمين، انمار، (1996)، التصنيع والتغيرات الهيكلية في البلدان النامية، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، العراق.

البابا، طلال، (1983)، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة، بيروت، لبنان.

البنك المركزي الأردني، الكتاب السنوي، لأعداد مختلفة، (1972-2003)، عمان، الأردن.

بيضون، احمد، (1998)، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث، بيسان للنشر، بيروت، لبنان.

تشنري، (1985)، أساسيات التنمية و برامجها، ترجمة سامر المطلبي، مجلة النفط و التنمية، ع 9، تموز ــ أب، العراق، ص (86-87).

ثرلوول، (1998)، النمو والتنمية، ترجمة قاسم الدجيلي وعلى عبد العاطي، منشورات الفاتح، طرابلس، ليبيا.

جبلز، مالكوم وآخرون، (1995)، اقتصاديات التنمية، ترجمة طه منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.

الجوهري، محمد وآخرون، (1989)، الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

حجير، محمد مبارك، (1962)، السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار القومية، القاهرة، مصر.

حجير، محمد مبارك، (1966)، التخطيط الاقتصادي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر.

حميدات، وليد، (1996)، التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة أفاق اقتصادية، م17، ع 66، الإمارات، ص (56-58).

الحيالي، طالب حسن، (1997)، مقدمة في القياس الاقتصادي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق.

خرابشة، عبد الحميد، (1997)، روابط الجذب الأمامية و الخلفية للاقتصاد الأردني، أبحاث اليرموك" سلسلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية"، م13، ع1، الأردن، ص(41-44).

خليل، سامي، (1985)، الاقتصاد الكلي، دار النهضة، القاهرة، مصر.

خميس، موسى يوسف، (1995)، دراسات في التخطيط والتنمية، دار حنين، الإمارات.

خوري، عصام وسليمان، عدنان، (1994)، التنمية الاقتصادي، منشورات جامعة دمشق، سوريا.

الدليمي، محمد صالح، (1990)، التنمية الصناعية العراقية و آفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة المستنصرية، العراق.

دنديس، نزار، (2001)، اثر تصحيح الاقتصادي (1992-1998) على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الرواوي، تيسير، (2000)، التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا.

زريقات، زياد، (1992)، التغيرات الهيكلية والطلب على القوى العاملة في سوق العمل الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

زكي، رمزي، (1985)، الأزمة الاقتصادية العالمية الرهينة، الكاضمية للنشر، الكويت، الكويت
.زهران، حمديه، (1984)، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، مصر.
زهران، حمديه، (1989)، التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، مكتبة عين شمس، مصر.
سلامة، رمزي، (1986)، اقتصاديات التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
سليمان، سلوى، (1973)، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الكويت، الكويت.
الشافعي، محمد زكريا، (1968)، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
شامية، عبد الله و الروابدة، موسى، (1989)، تجارة الأردن الخارجية وآثرها على النمو الاقتصادي، الجامعة الأردنية"مجلة الدراسات"، م 16، ع1، الأردن، ص(76-80).
الصلح، فريد، (1964)، السياسات الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
الطعمه، مانع، (1987)، جهود التنمية العربية في تعديل الهيكل الاقتصادي العربي، مجلة تنمية الرافدين، م9، ع2، العراق،ص (21-24).
الطلافحه، حسين، (1993)، التغيرات في القطاع الزراعي وعلاقته الهيكلية مع القطاعات الأخرى، مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات، م 8، ع5، الأردن.
العاضي، عبد الله، (1998)، التنمية الصناعية في اليمن، جامعة اليرموك، رسالة ماجستير غير منشوره، اربد، الأردن.
العثامنة، عبد الباسط، (1995)، النمو الصناعي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

العدل، أنور عطية، (1987)، التنمية الصناعية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

عريقات، حربي، (1992)، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الفكر، عمان، الأردن.

عريقات، حربي، (1997)، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، عمان، الأردن.

الفانك، فهد، (1992)، برامج التصحيح الاقتصادي، مؤسسة فهد الفانك، عمان الأردن.

فتح الله، سعد، (1973)، التنمية المستقلة، دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

فتح الله، ولعلو، (1981)، الاقتصاد القياسي، دار الحداثة، بيروت، لبنان.

كوزنتس، سيمون، (1966)، النمو الاقتصادي الحديث، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان.

محي الدين، عمر، (1972)، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

محي الدين، عمر، (1982)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

مقابلة، أيهاب، (1997)، النمو الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

المومني، رياض و حميدات، وليد، (1996)، واقع القطاع الصناعي التحويلي في الأردن، مجلة أبحاث اليرموك" سلسلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية"، م12، ع2، الأردن، ص(91-92).

الناصر، بكري، (1981)، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة حلب، سوريا.

النجفي، سالم والقريشي، محمد صالح، (1988)، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب، جامعة الموصل، العراق.

هاجن، افيريت، (1988)، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردنية، عمان، الأردن.

الوادي، محمد، (1997)، التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وآثرها على التنمية الزراعية في العراق، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

والاس، بتيرسون، (1968)، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ج2، ترجمة صلاح دباغ وبرهان الدجاني، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

وزارة العمل، التقرير السنوي، لأعداد مختلفة، من (1970-2002)، عمان، الأردن.

وفا، عبد الباسط، (2000)، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

الليثي، محمد، (1979)، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر.

يوجين، ديوليو، (1992)، النظرية الاقتصادية الكلية، ترجمة محمد العدل و حمدي رضوان، دار الدولية، القاهرة، مصر.

ب. المراجع باللغة الأجنبية

Chenery, Hollis, (1979), "Structural Change and Development policy", Oxford University press, London.

Chenery, h, (1960), "Patterns of Industrial Growth", the American Economic Review, Vol.1, No.4, P. (620-630).

Chenery, Hollis and Srinivason, t, (1988), "Hand Book of Development Economic", Elsever Science Puplishers, Vol. 11, N.5, P. (50-60).

Chenery, Hollis and Syrguin, Mosies, (1975), "Patterns of Development", Oxford university press, London.

Chenery, Hollis, (1971), "Growth and Structural Change", Finance and Development, Vol.8. No.3 Set, P, (12-25).

Dowrick, s and Gemmell, h, (1991), "Industrialization, Catchin up and Economic Growth", Economic Journal, vol.6, No.3, P. (50-60).

Estrin, Saul and Marin, Alan, (1995), "Essential Reading in Economic", Macmillan Press.

Glomm, g, (1992), "A Model of Growth and Migration", Canadian Journal Economic, Vol.25, No.6, P, (12-25).

Granger, J. and Paul Newbold (1986), "Forecasting Economic Time Series", 2nd Edition, New York, Academic Press.

Keeling, b, (1992), "Structural change in The World Steel Industry", International Labour Organization, New York.

Kindleberger, Charles, (1977), "Economic Development", Mc Graw-Hill Press.

Koutsoyiannis. A, (1991), "Theory of Econometrics", 2ed, ELBS, Macmillan.

Kuznets, Simon, (1972), "Modern economic Growth", Oxford and IBH Publishing co.

Kuznets, Simon, (1979), "Economic Growth of Nations", Oxford university press, London,

Laiter, John, 2002), "Structural Change and Economic Growth", the Review of Economic Studies, Vol.11, No.7, P. (189-201).

Liemt, Gijsbert van, (1992), "Industry on the move", International labor office, Geneva.

Maciejewski, Edouard and Mansur, Ahsan, (1996). "Jordan: Strategy for Adjustment and Growth", IFM, Washington.

Mackinnon. J, Davidson. R, "Estimation and Inference in Econometrics", Oxford University Press .London,

Manzur, Michael, (1979), "Economic Growth and Development Jordan", Groomltelm, London.

Meier, Gerald, (1970), "Leading Issues in Economic Development Studies in International Poverty", Oxford university press, London,

Muller, a, (1994), "Industrial Policy", South African Journal of Economic, Vol.25.

NURKSE, R, (1961), "Patterns of Trade Development", Harvard university press.

Pomfret, R, (1992), "Diverse Paths of Economic Development", Harvester Wheatsheaf.

Temin. P, (1967), "A Time Series of Potters Industrial Growth", Economic Development Cultural Change, vol.12, No.3, P. (236-239).

Todaro, Michael, (1989), "Economic Development in the Third Word", Longman, Now York,

Todaro, Michael, 1971), "Development Planning, Models and Methods", Oxford university press, London.

Tony, Killick, (1995), "structural Adjustment and Poverty Alleviation: in Interpretative survey", Development and change, Vol.27, No.2.